



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة



كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم الإقتصادية

مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة اليسانس في العلوم الإقتصادية

تخصص إقتصاد بنكي ونقدي

الموضوع

إنعكاسات تطبيق الحوكمة المحاسبية

على أداء البنوك الجزائرية

- دراسة ميدانية -

إعداد الطلبة:

- شيكوش محمد الأمين
- عربوة تقي الدين
- زيري الصديق
- سعد الدين ياسين

تحت إشراف الأستاذ:

سعودي عبد الصمد

السنة الدراسية 2016/2015



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء:

الحمد لله حمدناه فلن نستوفي حمده ونشكره على منحه إياي الصبر وسعة البال وقرربي حتى أصل إلى هذا المستوى.

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

أغلى إنسانة لدي في الوجود، إلى من أحببتها واحترمتها إلى شنان مرزاقه والنور الذي يضيء ظلمة حياتي، إلى من تعبت وسهرت الليالي

وصبرت من أجل أن أرتاح

أمي الحنونة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى أغلى إنسان لدي، إلى مصدر فخري وقوتي إلى أعظم نعمة من الله بعد إيماني،

إلى من ساهم في تشجيعي في دراستي على طلب العلم دائما، إلى أبي العزيز ونعمة الأب حفظه الله

وأطال في عمره

إلى من يخفق ويحن لهم القلب عند البسمة مهما طال العمر إخوتي وأخواتي " بيمينة، حسين، حليلة،

سميرة، منيرة، فاطمة، حسنة، حمزة، والكنكوتة نبيلة"

إلى أعز أصدقائي الذين رافقتهم في مشواري الدراسي وخاصة: " ناصر، نوري، حملاوي، حمزة، عمار،

جبوني، فايق، تاقى، هيثم".

محمد الأمين



الإهداء

الحمد لله وكفى و الصلاة و السلام على المصطفى (ص)

أهدي ثمرة حمدي إلى من ربياني صغيرا إلى من لا تحلو الحياة بدونهما و
كان العدم مصيري لولا وجودهما أُمي و أبي

إلى من شاركنتي ظروف الحياة ووقفت معي في السراء و الضراء إلى
نصفي الثاني زوجتي رعاها الله

إلى من لا تحلو الحياة الدنيا إلا بوجودهم وقرينهم إلى من أثروني على
أنفسهم إخوتي

إلى من جمعني به القدر وطلب العلم و المعرفة أستاذي و صديقي ملياني
فيصل

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

الإهداء

أهدي حصيلة هذا الجهد المتواضع إلى:

من غرس في نفسي القيم النبيلة والمثل العليا بمعانيها الشامخة وعلمي الإحسان وكان بجانبني دائما الأب والأخ

والصديق والدي الغالي.

من جعلت الجنة تحت أقدامها، صاحبة القلب الكبير، تحمل في ثنايا نفسها الطيبة الحب والطهر والحنان والعطاء

والدتي الغالية.

من تزهو بهم الحياة وتحلو معهم مرارة الأيام والواقفين دوما إلى جانبي وفاء بالعهد لا أنسى فضلكما ما حبيت

إلى عائلتي كل باسمه.

إلى كل الأصدقاء والصديقات وأخص بالذكر منهم:

وإلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلبي كل باسمه، وجميع من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

لهم جميعا أهدي ثمرة عملي المتواضع هذا

مع المحبة والاحترام.

صديق





مقدمة عامة

تمهيد

حظي مفهوم الحوكمة المحاسبية بالاهتمام من منظمات الأعمال والمؤسسات المصرفية خاصة في الآونة الأخيرة في كثير من دول العالم، حتى عد أحد متطلبات الإدارة الناجحة والدواء الشافي لفقدان ثقة المستثمرين بعد الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال عقد التسعينات، من القرن الماضي مع انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 وتعرض عدد من الشركات العالمية لآسيما الأمريكية، من بينها شركة Enron، وشركة Worldcom لفضائح مالية بسبب انتشار الفساد المالي وعدم نزاهة المدققين ومراجعي الحسابات وتلاعبهم.

ولقد تبنى مفهوم الحوكمة في الدول المتقدمة بشكل أسرع وأوسع منه في الدول ذات الاقتصاديات الناشئة، إذ عمل المشرعون على إصدار عدة قوانين وتعليمات فيما يخص ضرورة تطبيق الحوكمة في الدول المتقدمة نذكر منها القانون الأمريكي Sarbanes-oxley الذي صدر سنة 2002م، عقب الفضائح المالية التي حدثت، كما أصدرت بورصة نيويورك للأوراق المالية NYSE سنة 2003م/ مجموعة من القواعد المرتبطة بحوكمة شركات المساهمة.

أما فيما يخص الدول العربية فقد بدأت بإصدار قواعد خاصة بالحوكمة في البورصات كبورصة أبوظبي وذلك سنة 2004م، وهناك دول أصدرت قواعد حوكمة خاصة بها مثل جمهورية مصر وفلسطين وصولاً إلى الجزائر التي أصدرت " ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات الجزائرية" وذلك سنة 2009.

سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على أهم الجوانب المرتبطة بالحوكمة المحاسبية في البنوك بصفة عامة وتطبيقاتها بصفة خاصة كما سندرس واقع تطبيق الحوكمة في البنوك لولاية المسيلة.

الإشكالية العامة

بعد هذا التقييم الذي لخصنا فيه أهم في هذه الدراسة نطرح الإشكالية العامة كالآتي:

" ما مدى إنعكاسات تطبيق الحوكمة المحاسبية على أداء البنوك "

وحتى نتمكن من فهم هذه الإشكالية العامة والإجابة عليها قمنا بتقسيمها إلى جملة من الأسئلة الفرعية وهي كالآتي:

- 1- فيما تتمثل مبادئ الحوكمة المحاسبية في البنوك؟
- 2- هل تختلف الحوكمة المحاسبية عن حوكمة البنوك؟
- 3- ما مدى تأثير تطبيق الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي في البنوك؟
- 4- ما مدى الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة المحاسبية في البنوك؟ ويمكن تجزئة هذا السؤال إلى أسئلة هي :

- ما مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالأهلية والنزاهة؟
- ما مدى التزام البنوك بمبدأ الإفصاح والشفافية؟
- ما مدى التزام البنك بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر؟
- 5- هل تطبيق قواعد الحوكمة المحاسبية في البنوك له آثار إيجابية؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه التساؤلات حاولنا ان نضع هذه الفرضيات المتمثلة فيما يلي:

- 1- تطبيق البنوك مبادئ الحوكمة التي وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- 2- لا تختلف الحوكمة المحاسبية عن حوكمة البنوك.
- 3- توجد علاقة ارتباطية بين توفر مقومات الإفصاح والشفافية.
- 4- تلتزم البنوك بتطبيق قواعد الحوكمة وفقا لمبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن

تقسيم هذه الفرضيات إلى الفرضية التالية:

- يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالاهلية والنزاهة.
- يلتزم البنك بمبدأي الإفصاح والشفافية.
- يلتزم البنك بضمان وجود نظام فعال لإدارة المخاطر.
- 5- تطبيق قواعد الحوكمة المحاسبية في البنوك له عدة آثار.

أهداف الدراسة:

إن تطبيق مبادئ الحوكمة المحاسبية في البنوك يتطلب جهود كبيرة لتهيئة الوضع المناسب لها من الجانب القانوني والتنظيمي وتهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي:

- التعرف على مفهوم الحوكمة المحاسبية بالبنوك.
- التعرف على مبادئ الحوكمة المحاسبية وأهميتها.
- اكتشاف مدى التزام البنوك بقواعد الحوكمة المحاسبية.

- مساعدة البنوك على إدراك ومعرفة وأهمية الدور الذي تلعبه الحوكمة في تحسين أدائها والرفع من كفاءتها.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في العناصر التالية:

- مساهمة الحوكمة في التقليل من المخاطر والقضاء على الفساد المالي في البنوك.
- تطبيق قواعد الحوكمة المحاسبية في البنوك يساعد على تحسين أداء الإدارة البنكية ككل.

- معرفة مدى التوافق العملي مع الدراسة النظرية وذلك من خلال الدراسة التطبيقية.
- تطبيق قواعد الحوكمة في البنوك يرقى بها إلى درجة عالية من المنافسة العالمية.

المناهج المستعملة:

- المنهج الاستقرائي: وذلك بهدف استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة حول الحوكمة المحاسبية.

- المنهج الوصفي: وذلك بوصف تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية

أسلوب الدراسة:

تم الاعتماد على أسلوبين هما:

- الدراسة النظرية المكتبة للكتابات السابقة في هذا المجال وذلك بغض تحليلها والاستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية والفلسفية لهذه الدراسة.

- الدراسة التطبيقية التي تضمن قائمة الأسئلة وتوزيعها على الإطارات العاملة في مختلف البنوك للتعرف على مدى تطبيق الحوكمة المحاسبية فيها كما تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية في تحليل نتائج الاستبيان.

حدود الدراسة:

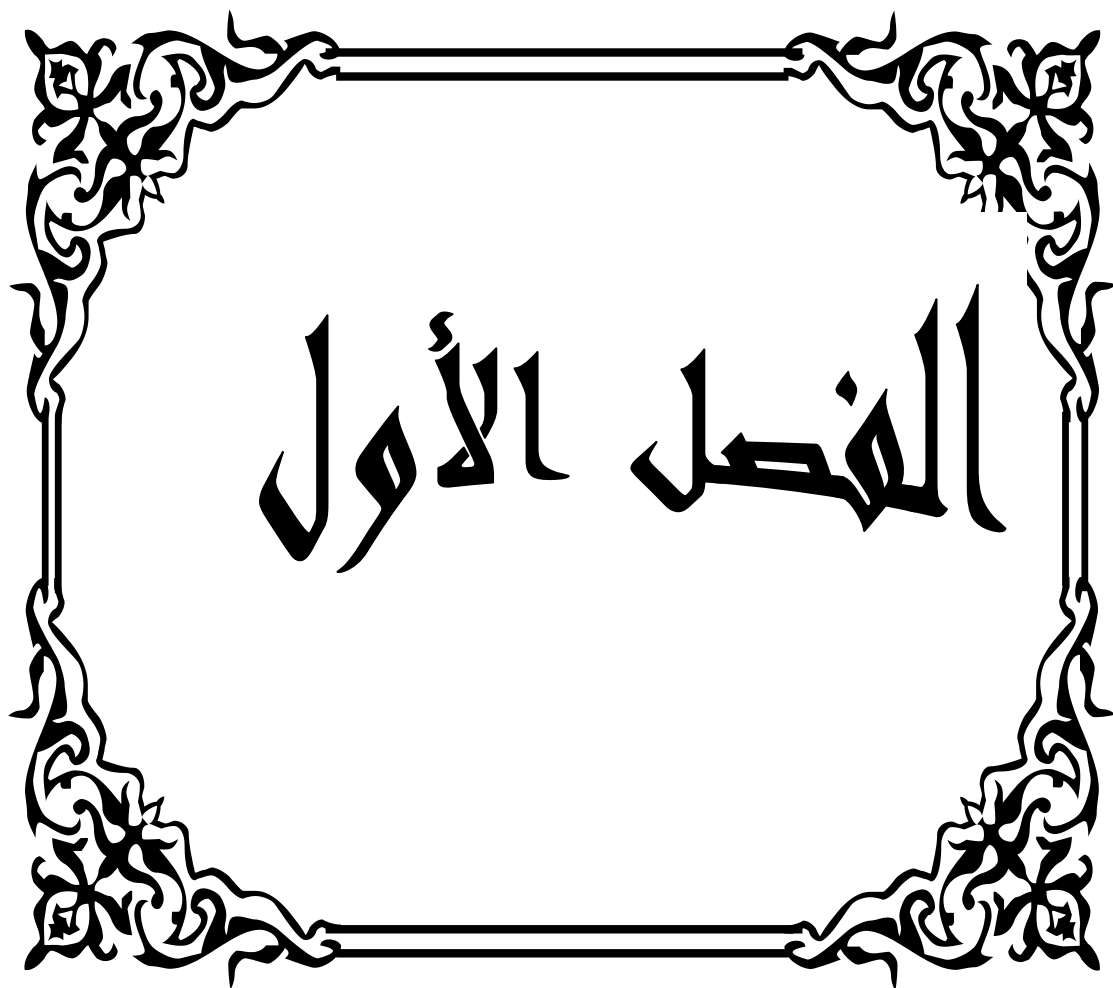
تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في ولاية المسيلة إذ تواجدت عينة الوكالة البنكية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADAR.

خطة البحث:

تتكون دراستنا من مقدمة وخاتمة وفصلين الفصل الأول يمثل الجانب النظري للإحاطة بكل المفاهيم المتعلقة بالموضوع والفصل الثاني يمثل الجانب التطبيقي الذي تم على مستوى وكالة عمومية هي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

اشتمل الفصل الأول الاطار العام للحوكمة المحاسبية بالبنوك حيث تم تقسيمه إلى مبحثين تناولت في المبحث الأول ماهية الحوكمة الشركات وأسباب ظهور مصطلح حوكمة الشركات واهداف وأهمية، والمبحث الثاني تناولت الحوكمة المحاسبية بالبنوك وأهميتها.

والفصل الثاني بعنوان دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية تمثلت في كل من: BADR حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تناولت في المبحث الأول على الطريقة والإجراءات المتبعة وخصصنا المبحث الثاني لنتائج الدراسة، أما المبحث الثالث فقمنا بعرض نتائج الدراسة التي توصلنا إليها وارتأينا دراسة لتجاه أفراد العينة فيما يخص الفرضيات التي تم طرحها.



الفصل الأول

الفصل الأول

أثرتطبيق الحوكمة المحاسبية على أداء البنوك الجزائرية

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

مفاهيم حول الحوكمة المحاسبية في الشركات

يعتبر الباحثان الأمريكيان MEAN BERLE أول من اهتم بمفهوم بحوكمة الشركات، وكان ذلك سنة 1932م، من خلال قيامهما بدراسة تركيبية رأسمال كبريات الشركات الأمريكية وتوصلا إلى ضرورة فصل الملكية عن الإدارة، وإلى إلزامية فرض رقابة على تصرفات السيرين حماية لحقوق صغار المساهمين⁽¹⁾ ولفظ الحوكمة **GOVERNANCE** مشتق من الكلمة الانجليزية **GOVERN** أي يحكم ومنها أتت **governor, governance, government**.... إلخ والتي تعني حكومة، حاكم، الحوكمة بتتابع، وبهذا تجدر الإشارة أن هذا المصطلح قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية ومنهم مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ولذلك تم اقتراح استخدام حوكمة الشركات كمرادف مفهوم **corporate governance**⁽²⁾.

المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات:

تعرف بأنها : مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات و المساهمين وأصحاب المصالح فيها، وذلك عن طريق الإجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة⁽³⁾

كذلك: هي مجموعة من الآلية التي ساعد المنظمة للوصول إلى تحقيق أهدافها المسطرة⁽⁴⁾

في تعريف آخر يمثل مفهوم حوكمة الشركات نظاما واسعا لتطبيق آليات وإجراءات محددة ومعروفه تحكم عمل المنظمات، وفي إطار هذه الإجراءات يتم التركيز على تعزيز الثقة بين

¹ -gerardcharreaux, **Vers une Théorie du gouvnement des Entreprises**, mai 1996, iae dijon-crego/latec, p3

² - نزمين أبو العطا، الحومة الشركات .. سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003، ص 1.

³ - محمد أحمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية و انعكاساتها على سوق المالية - دراسة نظرية تطبيقية- ، مجلة الدراسات التجارية، جامعة الزقازيق - بنها-العدد الأول، 2005، ص 7.

⁴ - BENOIT PIGEM **gouvernqnce, contrôle et audit des organisations**, edition, ecn mica, paris, 2008, p7

مختلف الفئات ، وتبني مفاهيم الشفافية والنزاهة والعدالة والمساءلة والرقابة والموضوعية لتحقيق الأهداف البعيدة المدى⁽¹⁾

وتعرف بأنها مجموعة العلاقات التي تربط بين مسيري المؤسسات ومساهميها⁽²⁾

تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حوكمة الشركات بأنها: " ذلك النظام الذي يتم خلاله توجيه وإدارة الشركات، ويحدد من خلاله الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما انه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة على الأداء⁽³⁾

لقد حظي مفهوم حوكمة الشركات بقدر كبير من الاهتمام في مختلف أنحاء العالم، نتيجة للعديد من حالات الفشل التي منيت بها الشركات، والتي لم تؤثر فقط في من لهم صلة مباشرة بالشركات المعنية أي المديرين والمساهمين والمحاسبين ولكن أيضا المتأثرين بوجودها مثل الموظفين والعملاء والموردين والبيئة على وجه الخصوص هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاضطراب الاقتصادي الذي شهد العالم نتائجه من خلاله الأزمات الاقتصادية تبين أنه حتى بالنسبة للاقتصاديات القوية فإن افتقاد إجراءات الرقابة، الشفافية ومجالس إدارات الشركات المسؤولة و حقوق المساهمين يجعلها تتنهار بسرعة بمجرد ضياع ثقة المستثمرين

المطلب الثاني : أسباب بروز حوكمة الشركات

1- عولمة أسواق رأس المال.

لقد أدت العولمة وتحرير الأسواق المالية وتحول العديد من الدول من الاقتصاد الحر، إلى فتح أسواق جديدة يمكن من خلالها أن تحقق الشركات أرباحا مرتفعة في مجال نشاطها، وما لهذا التوسع من أثر في خلق فرص استثمارية جديدة بالشكل الذي يؤدي إلى نمو وتقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها تلك الشركات. فأصبحت الشركات تدرك انه في سبيل أن تكون قادر

¹- طاهر محسن ألعابى، وائل محمد إدريس، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار زائل للنشر عمان، 2007، ص 535.

²-grégory A bate autre, *Etude du gouvernement d'entreprise auwetats unis, au royaume uni et en France*, ecole des mines de paris, juin 2000, p3.

³-OECD, *principles of corporate governance*, 1999.p3.

على كسب مزايا العولمة وتحرير الأسواق المالية وتجنب تلك المنافسة الشرسة لابد عليها من البحث عن مستويات رأسمال تتعدى مصادر تمويل التقليدية، فأصبح عدم القدرة على جذب مصادر تمويل بأقل تكلفة يهدد وجود تلك الشركات، بل يمتد الأثر سلبيا على اقتصاديات تلك الدول التي تنتمي إليها فعدم تمكنها من زيادة رأسمالها عن طريق جذب استثمارات جديدة يجعل هذه مجرد شركات تابعة إلى الشركات المتعددة الجنسيات، وأكثر من ذلك فإنها قد تواجه خطر خروجها من الأسواق العالمية⁽¹⁾ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن ما يشهده العالم الآن من تحرير لاقتصاديات السوق وما يتبعها من تحرير للأسواق المالية، يترتب عنها تزايد انفصال رؤوس الأموال والتوسع في حجم الشريكات، وانفصال الملكية عن الإدارة، كل ذلك يؤدي

إلى ضرورة الاستعانة بآليات جديدة للرقابة، من خلال هيكل تنظيمي يضمن حماية رؤوس الأموال في الشركات و المشروعات⁽²⁾

تعتبر الفروض الأساسية لنظرية الوكالة مباشرة وواضحة نسبيا، وأول هذه المبادئ أن علاقة الوكالة تنشأ من خلال انفصال الملكية عن الإدارة و سلطة الرقابة واتخاذ القرارات.

أولا: تعريف نظرية الوكالة:

يعود الفصل في تطوير نظرية الوكالة إلى الاقتصاديين الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد Jensen et Meckling سنة 1976، حيث قدما تعريفا لنظرية الوكالة على شخص التالي: "نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ شخص صاحب رأسمال لخدمات شخص آخر لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة تستوجب نيابة في السلطة"⁽³⁾

كما تعتبر نظرية الوكالة عن عقد يلزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم) شخصا آخر (الوكيل) من اجل القيام بالأعمال بنفسه، بما يؤدي إلى تفويض (الموكل الرئيسي) جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل⁽⁴⁾

¹ - محمد مصطفى سليمان، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، دار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 11
² - حسين مصطفى هلاي، من أجل إستراتيجية وطنية للحوكمة من منظور إدارة الدولة و المجتمع و الحكم الرشيد، بحوث و أوراق مؤتمر متطلبات الشركات و أسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 91
³ - نجاتي إبراهيم عبد العليم، نظرية ودورها في تطوير نماذج الرقابة على أداء، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1991، ص 89.
⁴ - Michael Jensen and Clifford Smith, **stockholder, manager, and creditor interests: applications of agency theory**, Harvard business school, 1985, p02

تحاول أيضا نظرية الوكالة (تحليل آثار بعض القرارات المالية من منظور الخطر و المردودية، وبصفة عامة من منظور المصلحة لمختلف الأطراف على حساب أطراف أخرى، فهي تحاول أن توضح تأثير بعض القرارات المتخذة التي تكون في فائدة طرف واحد على حساب تعظيم الثروة لجميع الأطراف⁽¹⁾)

3-الانهيارات المالية:

إن انهيارات المذهلة لمنشآت الأعمال مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد و التجارة الدولي، وكارثة بنوك الادخار و الإقراض في الولايات المتحدة و الفجوة الكبيرة بين مرتبات ومكافئات المسؤولين التنفيذيين في الشركات و بين أداء تلك الشركات⁽²⁾، وكذلك الإفلاسات التي تعرضت لها الكثير من الشركات، ذلك على خلاف المعلومات الحقيقة التي تعبر عنها الأوضاع المالية لهذه الشركات و المؤسسات الاقتصادية، وقد نتج عن ذلك مجموعة من الآثار السلبية أهما فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي فقدانها لإبراز عناصر تميزها الا وهي جودتها.

نتيجة لكل هذا ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، و أصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها المؤسسات و الشركات الاقتصادية، و لم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت العديد من المنظمات و الهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم و الحث على تطبيقه في الشركات و المؤسسات الاقتصادية المختلفة، مثل لجنة كدبوري CADBURY و COMMITY والتي تم تشكيلها لوضع إطار حوكمة الشركات باسم CADBURY BEST PRACTICE عام 1992م، في المملكة المتحدة ومنظمة.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات:

حظي مفهوم حوكمة الشركات بقدر من الاهتمام، وذلك نتيجة للعديد من الانهيارات والفضائح المالية التي شهدها العالم وبوجه الخصوص كبريات الشركات بالولايات المتحدة ودول شرق آسيا والاضطرابات الاقتصادية الحالية المستمرة التي تشهدها العديد من الدول، كلمها عوامل ساعدت على ظهور مفهوم حوكمة الشركات وتجعله في الريادة، بالإضافة إلى إجراءات العولمة

¹—pierre vernimmen,finance d'entreprise, 5 eme édition, dalloz, paris 2002,p 628-629.

²—كاترين لكوشتا هلبينغ وآخرون، غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة وانتقالية، دليل إرساء حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثالثة، أصدر مركز الدولية الخاصة، واشنطن، 2003، ص 221.

مثل تحرير الاقتصاد والتطور في وسائل الاتصالات وتكامل أسواق المال، بالإضافة إلى التحويلات في أشكال ملكية الشركات مع زيادة المستثمرين المؤسسين والخصخصة ونيابة نشاط المساهمين، زادت الحاجة إلى حوكمة الشركات، وفيما يلي أهم العوامل التي أدت إلى أهمية وحتمية حوكمة الشركات⁽¹⁾

- تجبر العولمة العديد من الشركات للدخول إلى الأسواق المالية العالمية، حيث تواجه منافسة أكبر، وقد أدى هذا إلى إعادة الهيكلة ووجود دور أكبر لاندماج الشركات وعمليات الاستحواذ والتوسع في الأسواق لتحقيق السيطرة على الشركات، وفي ظل النظام الاقتصادي الذي يزداد عولمته فإن الشركات بحاجة للدخول إلى أسواق المال المحلية والعالمية من أجل رأس المال والاستثمار، وجودة قواعد إدارة الشركات التي أصبحت أكثر من ذي قبل المعيار للاستشارة والإقراض، وقواعد حوكمة الشركات أصبحت عامل واضح يضعه المستثمرون المؤسسون في اعتباراتهم عند القيام باتخاذ القرارات خاصة بالاستثمار ومخاطر الملكية، كما أن المدمرين الدوليين مقتنعون بأن قواعد حوكمة الشركات تقلل من المخاطر وشجع الأداء وإن مشاركة المساهمين تحفز مجالس الإدارة على تحقيق عوائد أكبر على المدى البعيد، والشركات التي لديها قواعد إدارة جيدة تتمتع بميزة تنافسية لجذب رؤوس الأموال أكثر من تلك الشركات التي لا تشجع قواعدها على مشاركة المساهمين.

- بالنسبة إلى الاقتصاد ككل فإن قواعد الإدارة الأفضل تعني قطاع شركات أكثر كفاءة ومستوى أعلى من النمو الاقتصادي، فالإدارة النشطة التي تتمتع بخيال واسع تدفع الشركات لدخول أسواق جديدة وتقدم خدمات جيدة ورخيصة للمستهلكين كما تستطيع مواجهة الضغوط الخارجية بسرعة.

- أجبرت الخصخصة الحكومات والشركات على مستوى العالم، على تلبية احتياجات مستثمري القطاع الخاص الذين يطالبون بقواعد إدارة جيدة.

- تشجع قواعد إدارة الشركات على مزيد من إجراءات الإدارة التي تتسم بالشفافية لجذب المزيد من الاستثمارات.

¹ - فاتح غلاب، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- تحسين إجراءات حوكمة الشركات تساعد على تحسين إدارة الشركات، فيما يتعلق بوضع استراتيجيات الشركة والتأكد من أن عمليات الاندماج والاستحواذ تم لأسباب سليمة تتعلق بالعمل، وإن نظم المرتبات تعكس الأداء.

- إن تبنى معايير للشفافية في التعامل مع المستثمرين والمقرضين يساعد على تجنب الأزمات في النظم المتبعة.

-حاجة الاقتصاديات الناشئة لقطاع قطاعات قني وقادر على المنافسة شيء ضروري ويزداد باستمرار لتحقيق النمو المستمر الذي يتحمل الصدمات الاقتصادية ويعود بالنفع على المجتمع ككل.

من خلال ما سبق نجد أن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات سوف تساهم في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق وتساعد على جذب الاستثمارات ودعم الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية⁽¹⁾

-العدالة والشفافية في معاملات الشركة وحق المساءلة بما يسمح لكل ذات مصلحة مراجعة الإدارة حيث أن الحوكمة تقف في مواجهة الفساد.

- حماية المساهمين بصفة عامة وتعظيم عائدهم وذلك بتبني معايير الشفافية في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات.

- ضمان مراجعة الأداء المالي وحسن أموال الشركة من خلال تكامل نظم المحاسبة والمراجعة.

- الإشراف على المسؤولية الاجتماعية للشركة في ضوء قواعد الحوكمة الرشيدة؛

- تحسين الإدارة داخل الشركة على تطوير الإستراتيجية وزيادة كفاءة الأداء.

¹ - مركز المشروعات الخاصة الدولية، دليل تأسيس الشركات في الأسواق الصاعدة، 2001، ص9.

المبحث الثاني: حوكمة المحاسبية في البنوك

المطلب الأول: تعريف الحوكمة المحاسبية في البنوك

تعريف الأول:

هناك عدة تعريفات لحوكمة المؤسسات بالبنوك ومنها نذكر:

تعني الحوكمة في الجهاز المصرفي مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة و الإدارة العليا لبنك و حماية حقوق حملة الأسهم و المودعين بالإضافة إلى اهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين و التي تحدد م خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية و تنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة و الخاصة و الشركة.

التعريف الثاني:

تعرف الفاعلين الذين من شأنهم التأثير على أحكام الرقابة على أداء البنوك و مراقبتها ابتغاء تحقيق غايتها و أهدافها فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين و المستثمرين و المؤسسين) ويعرف بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في البنوك بأنها الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا وأصحاب مع الالتزام بالعمل وفق للقوانين و النظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة المحاسبية في البنوك

ويؤدي إتباع المبادئ الأساسية السليمة لحوكمة البنك إلى اتخاذ الاحتياطات ضد الفساد وسوء الإدارة مع تشجيع الشفافية و مكافحة المؤسسات للإصلاح و قد أدت الأزمات المالية إلى اتخاذ نظرة علمية عن كيفية استخدام الحوكمة الحيدة لتجنب رأس المال و تساعد على جذب الاستثمارات سواء أجنبية أو محلية وتحد من هروب رؤوس الأموال وتعمل على مكافحة الفساد

الذي يؤدي إلى إعاقة النمو، و تظهر أهمية الحوكمة في الجهاز المصرفي من خلال النقاط التالية: (1)

- تعتبر الحوكمة السليمة عنصرا رئيسيا في تحسين الكفاءة الاقتصادية في البنوك، في أن عكس ذلك قد يؤثر على الاستقرار الاقتصادي و المالي
- تساهم الحوكمة في رفع الكفاءة و الأداء و بالتالي المساهمة في النمو على المدى البعيد وزيادة الربحية.
- تعتبر الحوكمة المؤسسة نظاما يتم بموجبه تحسين الكفاءة
- للبنك المركزي دورا هاما في تعزيز الحوكمة المصرفية.
- ولا يرتبط نجاح الحوكمة في المصاريف فقط بوضع القواعد الرقابية لابد من تطبيقها بشكل سليم و هذا بطبيعة الحال يعتمد بشكل كبير على البنك المركزي يلعب دورا أساسيا في تعزيز الحوكمة الجيدة في البنوك للأسباب التالية:
- إن تطبيق الحوكمة الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية لبنك المركزي.
- إلى كون هذه البنوك عم غيرها عن المحافظة على الأموال الغير (المدعيين).
- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر و بسبب تداول اسمها في بورصة الوراق المالية فإن وجود الحوكمة ضرورة لهذه البنوك.

أهدافها:

- وتهدف الحوكمة من خلال قواعدها وضوابطها إلى العديد من الأهداف نلخصها فيمت يلي (2)
- تحقيق الشفافية و العدالة ومنح حق مساءلة الإدارة
 - تحقيق الحماية لحقوق المساهمين
 - تحقيق الحماية لأموال الموعدين
 - العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي للبنك
 - تحقيق رقابة مستقلة على جميع الأعمال داخل البنك

¹- محمد مصطفى سليمان، حوكمة ودور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، الطبعة 1، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2008، ص 244-245.

²- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 296.

كما تمثل أهداف الرقابة المصرفية جزء من أهداف الحوكمة في الجهاز المصرفي حيث و على الرغم من اختلاف نظم الرقابة في دول العالم إلا أنه يوجد اتفاق على أهداف محددة رئيسية للرقابة المصرفية وهي :

- تجنب مخاطر إفلاس البنك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسة المصرفية و ضمان عدم تعثرها حماية لنظام المصرفي و النظام المالي ككل.
- وضع القواعد و التعليمات الخاصة بإدارة الأصول و الخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية او الدولية.
- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي و يكون ذلك من خلال: (1)
- فحص الحسابات و المستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من وجود الأصول و تجنب تعرضها للمخاطر.
- تقييم العمليات الداخلية بالبنوك و تحليل العناصر المالية الرئيسية و توافق عمليات البنوك مع الأطراف العامة للقوانين الموضوعية.
- تقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزامها بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية و المؤسسات الحيوية و الهامة.

المطلب الثالث: الحقبات الداعمة لتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة المحاسبية في البنوك.

فرع الأول: لجنة بازل 1

تعتبر اتفاقية بازل 1 التي صدرت في جويلية 1988م، أولى التوصيات التي جاءت بها لجنة بازل و التي كانت تدور حول كفاية رأس المال، كما يطلق عليها أيضا نسبة كوك ratio de cook نسبة على مقترحها "السيد بيتر كوك"*(peterrcooke) و تقيس هذه النسبة الملاءة المالية للبنك إذ تحسب بقسمة رأس البنك على حجم الأصول الخطرة المرجحة بأوزان المخاطرة بشرط ألا تقل هذه النسبة عن 8%

كان اهتمام هذه الاتفاقية منصبا على المخاطر الائتمانية وأهلت باقي المخاطر (كسعر الصرف وسعر الفائدة...)

¹ - البنك الأهلي المصرفي، النشرة الاقتصادية، نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة، العدد الرابع،، القاهرة، 2001، ص11.

- وقامت هذه الاتفاقية بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين على أساس درجة المخاطر الائتمانية
- المجموعة الأولى: تضم الدول الأعضاء في منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، إضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية، وهي المجموعة التي تتميز بدرجة مخاطرة أقل؛
 - المجموعة الثانية: تضم باقي دول العالم، وهي ذات مخاطر أعلى. (1)

حسب هذه الاتفاقية فإن رأس المال يتكون أساس من قسمين:

- رأسمال أساسي : يحسب بالمجموع التالي:(وحقوق المساهمين الاحتياطات المعلنة الاحتياطات العامة و القوانين+ الأرباح المحتجزة) - (القيم المعنوية + الاستثمارات في رؤوس أموال البنوك والمؤسسات المائنة المتابعة أو المتبادلة معها).
- رأسمال تكميلي يتشكل من الاحتياطات غير المعلنة + احتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصص المكونة لمواجهة مخاطر عامة+ القروض المساندة + أدوات رأسمالية أخرى.

وقد أوصت لجنة بازل بالشروع في تطبيق هذه الاتفاقية بشكل تدريجي في فترة ثلاث سنوات ابتداء من سنة 1990م، إلى غاية نهاية العام 1992م، حيث يتم التطبيق الكامل لهذه الاتفاقية. (2)

من الجوانب الأساسية كذلك لاتفاقية بازل I أنها قامت بوضع أوزان ترجيحية للمخاطر المرتبطة بالأصول بهدف التمييز بينها حسب درجة مخاطرها، وهذه الأوزان تختلف صب نوعية الأصل وكذلك حسب الجهة الملتزمة بالأصل وقد قسمت إلى فئات تتراوح أوزانها الترجيحية بين 0% و 100%.

هذا فيما يخص أصول الميزانية، أما فيما يتعلق بالتعهدات خارج الميزانية (الأصول خارج الميزانية أ والالتزامات العرضية) فهي تعتبر التزامات مباشرة بضرب غير مباشر وحتى يتم حساب أوزان المخاطرة الخاصة بها يجب تحويلها إلى التزامات مباشرة بضرب قيمتها في

¹-Ariane chappelle et georgesHubner et Jean – philippe, **le risque opérationnel (Impliccations de l' accord de bale pour le secteur financier)**, cahiers financiers, larcier, bruxelles, 2005,p11.

²-علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل متغيرات الدولية الحديثة (مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر)، الطبعة الأولى، مكتبة الرنام، الجزائر، 2006، ص ص؛ 63- 64

معامل تحويل الائتمان والذي يتراوح بين 20% و 100% ثم تحويل الناتج المتحصل عليه على أصل خطر مرجح بضربة في الزن الترجيحي للمدن (مثلا 20% معامل تحويل $x 10\%$ وزن ترجيحي للمدين $= 4\% x$ قيمة الالتزام العرضي) و القيمة الناتجة تدرج بمقام معيار كفاية رأس المال⁽¹⁾.

عليها من قسمة 100 على 8 (الحد الأدنى الرأس المال) والنتيجة المتحصل طيها تضاف إلى الأصول المرجحة لأوزان المخاطرة.

كما اقترحت اللجنة مجموعة من الأساليب الإحصائية لقياس المخاطر السوقية نذكر منها: القيمة المقدرة للمخاطرة (value Qt risk) وكذلك عدة مقاييس كمية ونوعية أخرى ذلك أن هذه المخاطر السوقية يمكن أن تختلف من بنك لآخر . كما أوصت كذلك بأنه يتوجب على البنوك التي تعتمد على النماذج الداخلية الخاصة بها أن تمتلك أنظمة متكاملة لقياس المخاطر بحيث يشمل كل المخاطر السوقية التي يمكن أن يتعرض لها، بالتالي على البنك اعتماد منهج واحد لقياس المخاطر: إما النموذج الداخلية أو النموذج الذي أصدرته اللجنة.

من كل ما سبق نجد أن الصيغة المعدلة لحساب كفاية رأس المال أصبحت كالآتي:

$$\%8 \leq \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة} + \text{مقياس المخاطرة السوقية} \times 12.5}$$

حيث أن إجمالي لأس المال س رأس المال ا لأساسي ب رأس المال التكميلي + القروض المساندة لأجل سنتين.

فرع الثاني: اتفاقية بازل 2

اقترحت لجنة بازل سنة 1999م، إطارا جديدا لحساب معدل كفاية رأس المال بدل النسبة التي جاءت في الاتفاقية الأولى بحيث يأخذ بعين الاعتبار معامل المخاطرة في ميزانيات البنوك،

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، لعولمة اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003، ص: 85-86.

وفصلت أكثر في هذا الإطار بتاريخ 16 جانفي 2001م، مع انتظار آراء وتعليقات وملاحظات الهيئات المعنية والمختصة (كصندوق النقد الدولي FMI) إلى غاية نهاية شهر ماي 2001م، كحد أقصى حتى تصدر النسخة النهائية لها قبل نهاية عام 2001م، إلا أنها تأخرت بسبب كثرة الملاحظات عليها حتى جوان 2004م، وأصبحت جاهزة وقابلة للتنفيذ بدءا من هذا التاريخ إلى غاية 2006م، أو بداية العام 2007م، كحد أقصى⁽¹⁾.

هذه الاتفاقية الجديدة تقوم أساسا على ثلاثة ركائز أساسية هي كالاتي :

1- المتطلبات الدنيا لرأس المال: تم تحسين طرق قياس المخاطر فيما يتعلق بمخاطر الائتمان إلا أن مخاطر السوق لم يرد ذكرها، كما تمت إضافة مخاطر جديدة كانت مهمة في الاتفاقية الأولى وهي مخاطر التشغيل،

2- المتابعة من قبل السلطة الرقابية: على السلطات الرقابية و الممثلة في البنوك المركزية أن تتأكد من أن يكون للبنك إجراءات داخلية لتقييم رأس مال يعمل على تحديد مستويات محددة له تتناسب مع المخاطر التي يتعرض لها البنك، وذلك حتى تتمكن هذه السلطات الرقابية من القيام بعملية المراجعة الرقابية و الإشرافية.

3- الإفصاح عن المعلومات للمشاركين في السوق: دعت الاتفاقية الجديدة إلى زيادة درجة الإفصاح و الشفافية في البنوك خاصة فيما يتعلق برأس مال و المخاطر التي تتعرض لها و التي تهدد سلامتها⁽²⁾

حافظت هذه الاتفاقية على الحد الأدنى لكافية رأس المال عند 8% وكذلك بالنسبة لتعريف رأس مال (البسيط)، إلا أنها ألغيت التفريق بين المقترضين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادية و التنمية (OECD) و غير الأعضاء فيها.

كما منحت للبنك حق الخيار بين الطرق الثلاثة لتقدير رأس مال اللازم لمواجهة مخاطر الائتمان و هي كالاتي:

الطريقة المعيارية : تعتمد على التقييم الخارجي للائتمان و التي تقوم به وكالات ومؤسسات

التصنيف الخارجية كمؤسسة STANDARD ANA POOR

¹ - ناصر سليمان، مرجع سبق ذكره، ص7.

² - ناصر سليمان، مرجع سبق ذكره، ص13.

طريقة التصنيف الداخلي: يقصد بها طريقة التقييم بصيغتها الأساسية أي تقوم البنوك بتقديرات إمكانية تحقق خطر تعثر بالسداد لكل مقترض وتتولى السلطات النقدية الإشرافية بوضع تقديرات أخرى.

طريقة التصنيف الداخلي المتقدم: أي طريقة التصنيف بصيغتها المتقدمة إذ يمكن للبنوك التي تنفذ عمليات داخلية متطورة لتوزيع رأس المال أن تتولى مهمة وضع باقي المتغيرات الضرورية. بالنسبة لمخاطر الشوق فلم يطرأ على طريقة حسابها أي تغيير وتوجد طريقتان يستطيع البنك أن يختار إحداها وهما:

الطريقة المعيارية

طريقة النماذج الداخلية.

أما فيما يخص مخاطر التشغيل فهناك ثلاثة طرق هي:

- طريقة المؤشر الأساسي

- الطريقة المعيارية

- طريقة القياس المتقدم

ويحسب معدل كفاية رأس المال الإجمالية كما يلي: (1)

$$\%8 \leq \frac{\text{مخاطر الائتمان} + \text{المخاطر الشسوق} + \text{مخاطر التشغيل إجمالي رأس المال}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{المخاطر الشسوق} + \text{مخاطر التشغيل إجمالي رأس المال}}$$

- فرع الثالث: اتفاقية بازل 3

اتفاقية بازل الجديدة (بازل3) جاءت نتيجة للآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية على القطاع البنكي وإفلاس عدد كبير من البنوك إضافة إلى فشل معايير اتفاقية بازل3 في معالجة هذه الأزمة وعجزها عن توفير الحماية اللازمة للبنوك وهذه الاتفاقية الجديدة لاقت اهتماما أكثر لدى البنوك التقليدية كون أن الأزمة لم تؤثر على البنوك الإسلامية إلا أن هذه الأخيرة ملزمة

¹ ناصر سليمان، مرجع سبق ذكره، ص9.

بالتقيد بها حتى تتمتع بمصداقية عالمية ، كما أنها تساعدها على التعزيز قوتها المالية و إدارة بعض الجوانب المهمة في العمل المصرفي مثل إدارة السيولة والحوكمة الرشيدة⁽¹⁾

أصدرت هذه الاتفاقية بتاريخ 12 سبتمبر 2010م ، بعد اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل السويسرية ،وقد رفعت مستوى الحد الأدنى لرأس المال الاحتياطي (الأولى) من 2% إلى 4.5%أضيف له هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية نسبته 2.5% من الأصول و التعهدات المصرفية لرأس المال في نفس النسبة (8%) يضاف لها الاحتياطي المخصص للأزمات (2.5%) فيصبح المجموع 10.5% أي أنه على البنوك توفير رؤوس أموال إضافية حتى تحقق هذه النسبة الجديدة، ونشير إلى أن هذه النسبة في العديد من الدول العربية منذ سنوات سابقة

فهناك دول فرضت عليها بنوكها المركزية أن تكون نسبة كفاية رأس المال لا تقل عن 12% كما نصت على زيادة الرسملة المطلوبة تجاه عمليات التوريق غيرها من الأدوات المركبة والتي كانت سببا من أسباب إفلاس عدة بنوك إثر الأزمة المالية العالمية.

امتد أجل تطبيق هذه الاتفاقية إلى غاية 2019م، تمر خلال هذه الفترة بمرحلتين للمراجعة سنة و التي تتلاءم مع مبادئ اتفاقية بازل الجديدة⁽²⁾.وهي تهدف على تحقيق ما يلي:

- توفير الإطار الرقابي القادر على مواجهة الأزمات واستيعاب الصدمات التي قد تطرأ نتيجة للتغيرات الاقتصادية؛

- تعزيز شروط كفاية رأس المال ومعايير السيولة؛

- الإطار العام للجوانب الاحترازية الكلية الذي يخصص في التعامل مع المؤسسات المالية تنظيميا خلال فترة ما بعد الأزمة⁽³⁾

¹-www.aleqt.com /2011/02/01/ article_500607.html, consulté le 02-05-2015.

²- ناصر سليمان ، يمكن للبنوك الإسلامية أن تطبق بازل 3 دون صعوبات ،مقال منشور في الموقع

Consulté le: 02-05-2015. <http://www.drnacer.net/fichiers/aleqt-1.pdf>

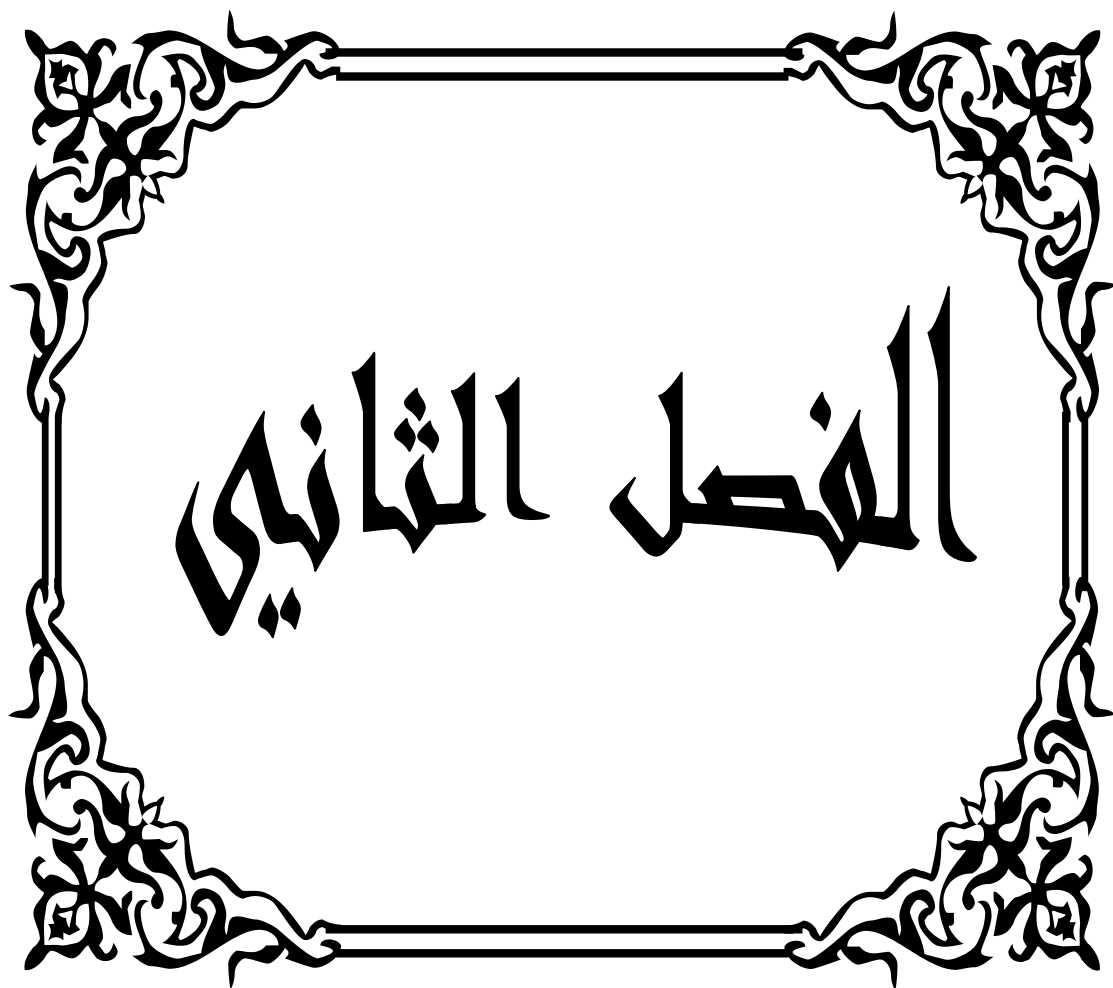
³- صندوق النقد العربي، اجتماع عالمي المستوى لكبار المسؤولين في المنطقة العربية حول الإطار العالمي الجديد لتقوية تشريعات الرقابة المصرفية و الاستقرار المالي، مقال منشور بالموقع

<http://www.amf.org.ae/ar/conternt/> high-level- meeting- emerging - framework - strengthen a

وهي أيضا تشمل على 05 محاور رئيسية كالآتي:

المحور الأول: ينص على تحسين نوعية وبنية شفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك حيث قامت بتضييق مفهوم رأس المال إذ أن رأس المال الأساسي أصبح يقتصر على رأس المال المكتتب به و الأرباح غير الموزعة يضاف إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير متراكمة العوائد و غير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها بينما رأس المال التكميلي فهو يقتصر على الأدوات لمدة لا تقل عن 5 سنوات و التي يمكنها تحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف و ألغت هذه الاتفاقية كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي تم العمل بها في الاتفاقيتين.

المحور الثاني: تغطية مخاطر الجهات المقترضة التي تنشأ عن العمليات على المشتقات و تمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رسمة إضافية للمخاطر التي تم ذكرها و أيضا لتغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.



الفصل الثاني

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة.

المبحث الثاني: إعداد الاستبيان وتفرغ البيانات.

المبحث الثالث: النتائج والمناقشة.

تمهيد

نظرا لأهمية الموضوع ارتأينا دراسته من الناحية الميدانية وذلك من خلال ثلاثة مباحث، المبحث الأول نتعرض فيه إلى مجتمع وعينة الدراسة، وعلى بيانات الدراسة الميدانية، وسوف نتطرق إلى طريقة تصميم قائمة الاستبيان بدء بمرحلة الإعداد إلى هيكل الاستبيان، أما المبحث الثاني سوف نتطرق فيه إلى الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة، والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمعة من الاستبيان، والمبحث الثالث الذي نتناول فيه مطلبين، الأول نعرض فيه نتائج الدراسة الميدانية، أما المطلب الثاني فنحاول من خلاله عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها.

وعليه كان تقسيم الفصل الثالث كالاتي:

- المبحث الأول؛ الطريقة والإجراءات المتبعة.
- المبحث الثاني: إعداد الاستبيان وتفرغ البيانات.
- المبحث الثالث: النتائج والمناقشة.

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة

تتمحور الدراسة الميدانية بشكل أساسي على انعكاسات الحكومة المحاسبية على أداء البنوك وهذا من وجهة نظر العاملين فيها، حيث يشتمل هذا المبحث على تحليل الطريقة والأدوات المستعملة في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة قمنا بمختلف الإجراءات المناسبة، من تصميم استمارة استبيان، إلى المعالجات الإحصائية التي اعتمدنا طيها في تحليل هذه الدراسة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

تم الاعتماد في جمع البيانات لهذه الدراسة على مصدرين كتالي:

1- المصادر الثانوية:

من أجل معالجة الإطار النظري للدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر الثانوية والتي تشمل مجموعة من الكتب والمراجع، والرسائل الجامعية والدراسات السابقة المنشورة، كذلك المعلومات المتوفرة على شبكة الإنترنت، والتي لها علاقة بالموضوع.

2- المصادر الأولية:

وتتمثل في البيانات التي سيتم الحصول طيها من خلال الدراسة الميدانية، حيث اعتمدنا في جمعها على الاستبيان الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة قسمت حسب فرضيات الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من عدد من البنوك قمنا بزيارتها على مستوى مدينة المسيلة، وعند اختيارنا المجتمع الدراسة استهدفنا مجالس إدارة البنوك محل الدراسة بغض النظر عن المؤهل الذي يملكونه، كما وضعنا كشرط أساسي أن تنتمي العينة محل الدراسة إلى ولاية المسيلة

البنوك المستخدمة:

1- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BDAR:

تأسس في 13 مارس 1982م، ينتمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القطاع العمومي، إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الرامية في مشاركة في تنمية قطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

لقد تعذر علينا تحليل حجم العينة محل الدراسة نظرا لعدم تجاوب العديد من ذوي الاختصاص مع الدراسة سواء بالرفض أو التماطل، فحاولنا التماسي مع عليل الاستعارات المسترجعة بغرض الوصول إلى نسبة مقبولة تعكس إلى مستوى معين رؤى مجتمع الدراسة، واعتمدنا في توصيل استمارات البيان على التسليم والاستلام المباشرين بغية الحصول على المعلومات المباشرة وشرح الأسئلة وإزالة الغموض أن وجد، وكذلك الحصول على معلومات وإجابات دقيقة من خلال المقابلات الشخصية، وهي ضرورة أملتها مجريات البحث الميداني قصد التعمق أكثر في الدراسة الاستقصائية. وقشا بتوزيع 50 استمات رغبة متا في تحصيل أكبر عدد ممكن نظرا لل صعوبات التي واجهتنا أثناء مرحلة تحصيل الاستمارات، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-3): الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان.

النسبة %	التكرار	البيان
100	50	الاستمارات الموزعة
14	07	الاستمارات المسترجعة
20	10	الاستمارات بعد أجل
66	33	الاستمارات الصالحة للدراسة

المصدر: من إعداد الطلبة

الملاحظ من خلال الجدول رقم (1): أن عدد الاستمارات الموزعة بلغ 50 استمارة، والتي استخلص منها 33 استمارة صالحة للدراسة، أما باقي الاستمارات فألغيت لعدم تحصيلها بسبب ضيق الوقت وانتهاء الفترة المحدد للدراسة، وبعضها فقبت كما تم إلغاء استمارتين بسبب

التناقض الملاحظ على مستوى الإجابات، أو لعدم توافر هؤلاء الأفراد على الثروة العلمية والعملية المحددة في الاستمارة.

كما تم استبعاد 10 استمارات بسبب استلامها بعد أجل الدراسة، والشروع في تحليل نتائج الاستبيان.

المطلب الثالث: حدود وصعوبات الدراسة

الفرع الأول: حدود الدراسة

1- الحدود المكانية: انحصرت الدراسة في الحدود الجغرافية لولاية المسيلة

2- الحدود الزمنية: امتدت هذه الدراسة لفترة ما بين 15 أبريل 20 إلى 15 ماي 2015.

3- الحدود البشرية: شملت الدراسة عددا من موظفي مجلس إداة البنوك التي قمنا بزياراتها من مدير، نائب مدير، محاسبين، مراجعين....

4- الحدود الموضوعية: اهتمت هذه الدراسة بالمحاور المرتبطة بـ "انعكاسات تطبيق الحوكمة المحاسبية على أداء البنوك

الفرع الثاني: صعوبات الدراسة

فقد واجهتنا بعض المشاكل والصعوبات أثناء توزيع الاستعارات وأهمها:

1- بعض الموظفين غير متواجدين شخصيا في مكاتبهم وإنما كلفوا أشخاصا آخرين، فقط مما جعلنا نحجم عن استجوابهم.

2- رفض بعض المهنيين تماما الإجابة على الأسئلة الاستماع كما حدث في بعض فروع البنوك في بعض البلديات التابعة لولاية المسيلة

3- قلة الدراسات السابقة التي تتناول الموضوع بشكل مباشر.

4- التجاوب السلبي للمستجوبين، وعدم إرجاع الاستبيانات المسلمة.

5- حداثة الموضوع وتحسس بعض الموظفين منه بحيث أن معظمهم أخذوا بعض الأسئلة على محمل شخصي واعتبروها تشكيكا في مصداقيتهم.

6- نظرا لأن أكثر الموظفين خريجي المدارس العليا ودراسهم كانت باللغة الأجنبية واجهتنا بعض المشاكل في ترجمة محتوى الاستبيان.

المبحث الثاني: إعداد الاستبيان وتقريب بياناته.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم العناصر التي تمت مراعاتها عند إعداد استمارة الاستبيان.

المطلب الأول: إعداد الاستبيان

في هذه المرحلة قمنا بإعداد الاستمارة اعتمادا على محتوى وإشكالية بحثنا، ولقد روعي عند إعداد الأسئلة المبادئ التالية:

- صياغة عبارات الأسئلة بطريقة سهلة وواضحة لتفادي سوء الفهم.
- صياغة عبارات الأسئلة بالعربية الفصحى.
- ربط الأسئلة بالأهداف المراد الوصول إليها مع مراعاة تدريبها وتسلسلها.
- تجنب الأسئلة المركبة التي تحتوي على أكثر من عنصر.
- إحداث بعض التعديلات على الاستبيان بعد استشارة أساتذة في التخصص.

المطلب الثاني: هيكل الاستبيان

تم تقسيم الاستبيان إلى جزئيين:

الجزء الأول: تضمن هذا الجزء معلومات شخصية للمعينة محل الدراسة (الجنس، الدرجة العلمية، التخصص، المنصب الوظيفي، سنوات الخبرة).

الجزء الثاني: تم تقسيم هذا الجزء إلى أربعة محاور أساسية تتكون من 24 سؤال:

المحور الأول: ضم 6 أسئلة حول " التزام البنك بمبدأ الإفصاح والشفافية".

المحور الثاني: ضم 6 أسئلة حول " مدى استقلالية وفعالية الرقابة الداخلية المحاسبية".

المحور الثالث: ضم 6 أسئلة حول " إدارة المخاطر".

المحور الرابع: ضم 6 أسئلة حول " التزام البنوك الجزائرية بالحوكمة المحاسبية يؤثر إيجابا على أدائها".

وقد تم إعداد الأسئلة وفق مقياس ثلاثي، وقد ترجمت الاستجابات على النحو التالي في

الجدول رقم (2-3)

جدول (2-3): مقياس ثلاثي

التصنيف	مطبق	مطبق جزئيا	غير مطبق
الوزن (الدرجة)	1	2	3

المطلب الثالث: تفرغ البيانات

لقد تم وضع البيانات من خلال جمع كل الأجوبة المتحصل طيها من طرف المستجوبين في استمارة واحدة، ثم تبويبها في جداول بسيطة، وذلك بهدف تسهيل عملية تحليل وتفسير هذه البيانات، وبغية تسهيل عملية التحليل، قمنا بتجميع البيانات المحصلة وتفرغها في كل من برنامج EXEL وبرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS حسب طبيعة المعلومة.

— ففيما يخص جمع وتبويب المعلومات الشخصية، تم إعداد مجموعة جداول تم استخلاصها الاعتماد على برنامج EXEL 2007، وبنفس البرنامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطي وضوحا أكثر وتسهل عمليتي الملاحظة والتحليل.

الفرع الأول: الأساليب الإحصائية MethodSatatistics

أما بالنسبة لمحاور الاستبيان الاربعة، فقد تم تجميع وتبويب إجابات أفراد العينة في:

1- تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، وقد تم استخدام الأساليب المناسبة في التحليل والتي تعتمد أساسا على نوع البيانات المراد تطيلها وعلى أهداف وفرضيات الدراسة، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية من أجل توظيف البيانات التي جمعها لتحقيق أغراض الدراسة، وفيما يلي الأساليب التي تم استخدامها ومبررات استخدام كل منها:

2- **الوسط الحسابي:** باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، فقد تم استخدامه في هذه الدراسة كمؤشر لترتيب البنود حسب أهميتها من وجهة نظر المستجوبين على الاستبانة من المؤسسات الصناعية محل الدراسة بالإضافة إلى النسب المئوية والتكرارات.

3- **الانحراف المعياري:** تم استخدامه لمعرفة مدى شتت القيم عن وسطها الحسابي.

4- اختبار ستويودنت (T): تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لاكتشاف وجود اختلاف معنوي لمتوسط الإجابات عن القيمة الثابتة.

كما استخدمنا:

- برنامج (EXEL) إصدار 2007: لمعالجة البيانات التي تكون في شكل جداول ليترجمها إلى رسومات بيانية في أعمدة ودوائر، لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل بغية التحليل الجيد للبيانات التي تم جمعها.

الفرع الثاني: صدق وثبات الأداة Reliability Coefficient

3- للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس الممثلة بالاستبانة، تم اختبار مدى صدق الاستبانة باستخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha). الجدول رقم (03-03) معامل ثبات كرونباخ ألفا

Statistiques de fiabilité	
Cronbach de Alpha	Nombred'éléments
991	24

وقد بلغ معامل إثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللاستبانة بشكل عام 911% وهي نسبة قل على مستوى عال من ثبات لأداة القياس.

المبحث الثالث: النتائج والمناقشة المطلوب الأول: عرض نتائج الدراسة

الفرع الأول: المعلومات الشخصية الخاصة بعينة الدراسة

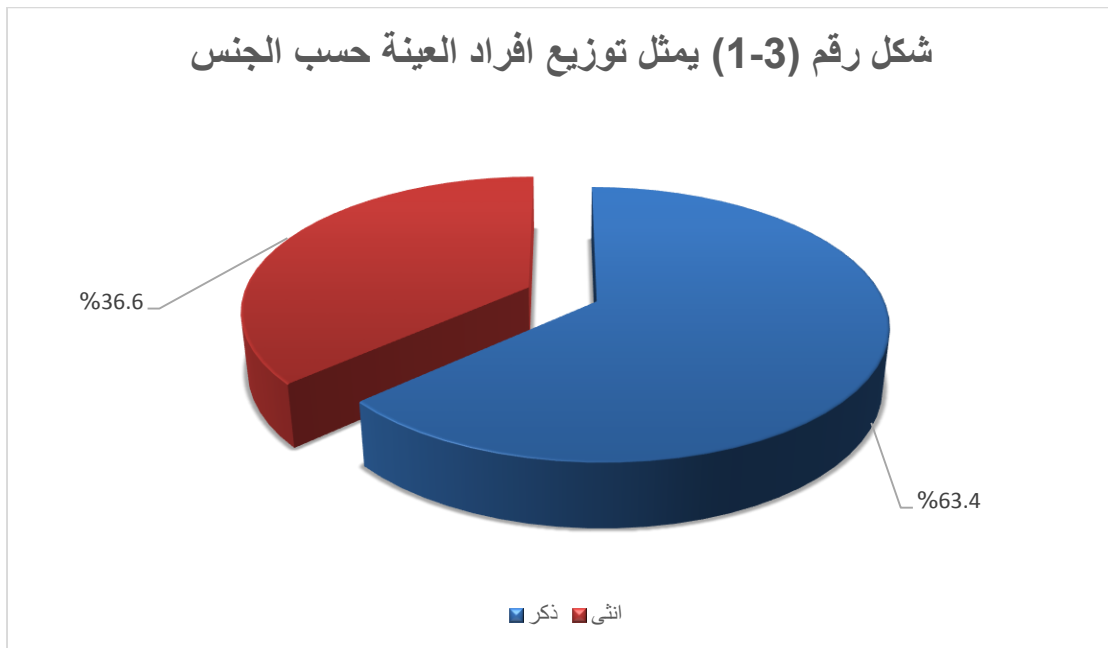
أولاً: الجنس

جدول رقم (4-3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	21	% 63.4
انثى	12	% 36.6
المجموع	33	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات نظام spss

شكل رقم (3-1) يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس



يوضح لنا الجدول رقم (04) توزيع أفراد العينة حسب الجنس، فيتضح أن نسبة مشاركة الذكور في الاستبيان أكثر بكثير من الإناث كونهم يمثلون نسبة 63.4% أي ما يعادل 21 ذكر، بينما بلغت نسبة الإناث 36.6% أي 12 أنثى.

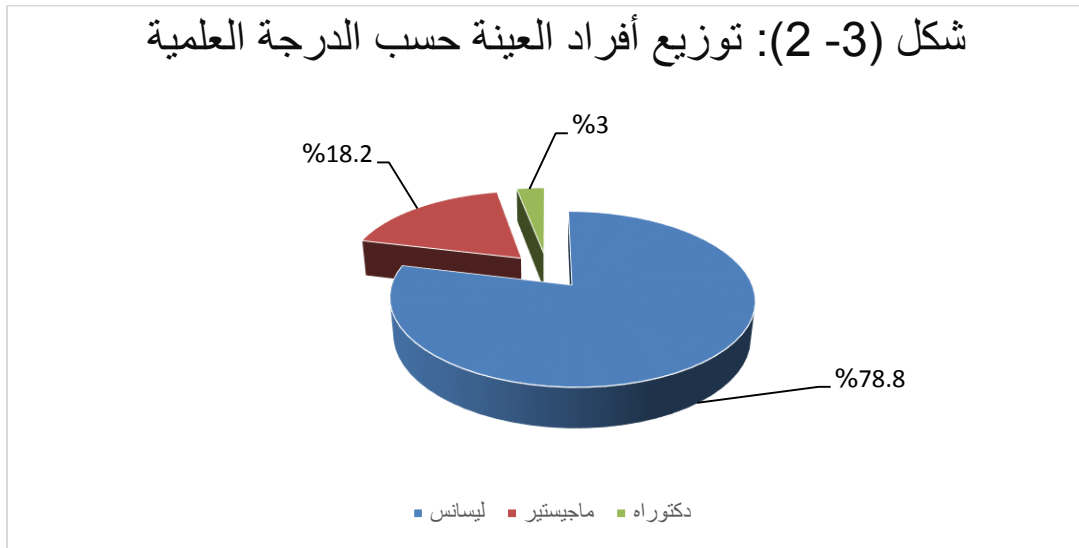
ثانيا: الدرجة العلمية.

جدل رقم (3-5): توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة
ليسانس	26	% 78.8
ماجستير	6	%18.2
دكتوراه	1	% 3
المجموع	33	% 100

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات نظام spss

شكل (3-2): توزيع أفراد العينة حسب الدرجة العلمية



المصدر: مخرجات نظام EXEL

يوضح لنا الجدول رقم(05) الدرجات العلمية والشهادات المتوفرة لدى أفراد عينة الدراسة:

حيث يتضح لنا أن نسبة الحاصلين على شهادة ليسانس %78.8 بما يعادل 26 فردا وهي أكبر نسبة، بينما نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير %18.2 بما يعادل 6 افراد، أما نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه فهي %3 فقط ويقابلها 1 فرد من عينة الدراسة.

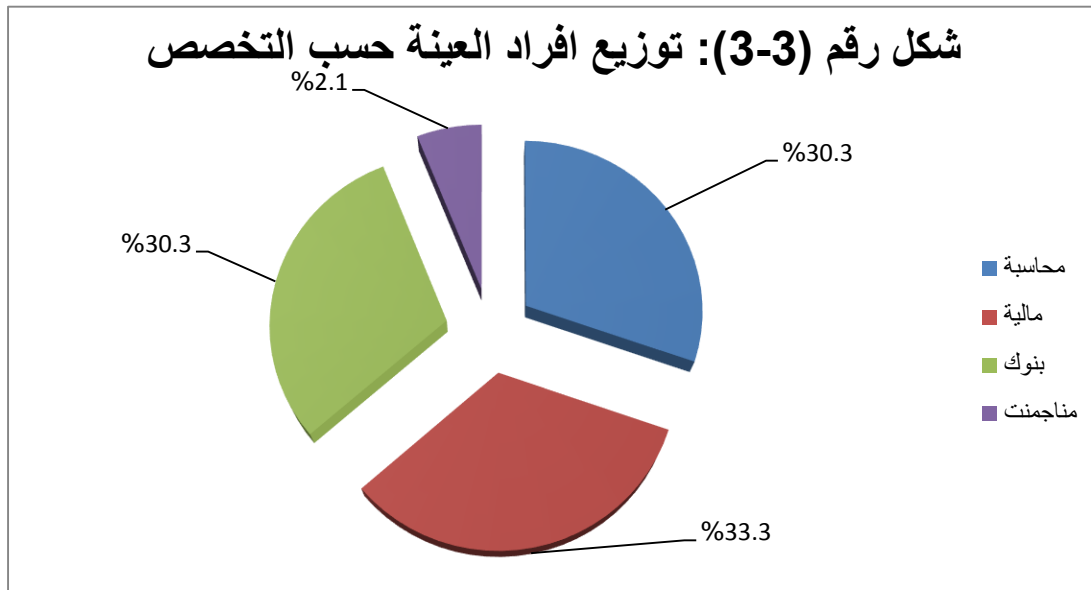
فغالبية العينة المدروسة تحمل شهادة الليسانس.

ثالثا: التخصيص.

جدول رقم (3-6): توزيع افراد العينة حسب التخصص

النسبة	التكرار	التخصص
% 30.3	10	محاسبة
% 33.3	11	مالية
% 30.3	10	بنوك
% 2.1	2	مناجمنت
% 100	33	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات نظام spss



المصدر: مخرجات نظام EXEL

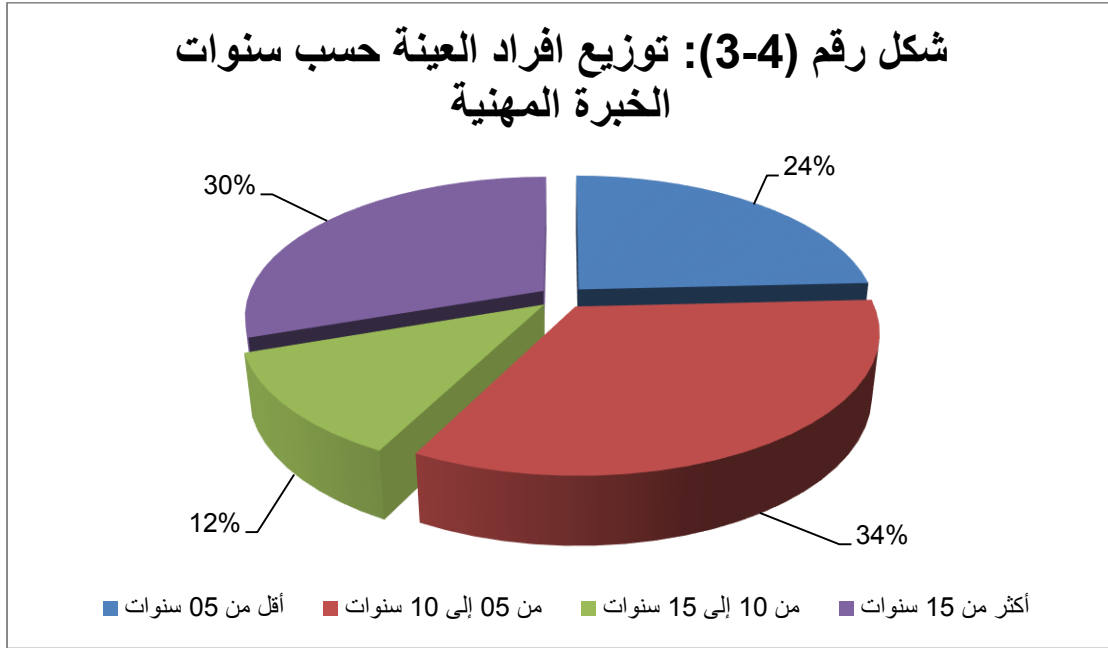
نلاحظ من خلال الجدول رقم(6) أن معظم عينة الدراسة متخصصين بنسب متقاربة في تخصص المحاسبة ما يعادل نسبة 30.3% والبنوك بنسبة 30.3% أيضا، بينما نجد ما نسبته 2.1% من العينة من العينة تخصصهم مناجمنت.

رابعاً: سنوات الخبرة.

جدول رقم (7-3): توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية.

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 05 سنوات	8	24.2 %
من 05 إلى 10 سنوات	11	33.3 %
من 10 إلى 15 سنوات	4	12.1 %
أكثر من 15 سنوات	10	30.3 %
المجموع	33	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة على مخرجات spss



المصدر: مخرجات نظام EXEL

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن غالبية المستجوبين تتمركز خبرتهم عند الفئة الثانية (من 05 إلى 10 سنوات) بنسبة 33.3% بمقدار 11 فرداً، والفئة الرابعة (أكبر من 10 سنوات) بنسبة 30.3% بمقدار 10 أفراد، وتليها الفئة الأولى أقل من 24.2% بمقدار 8 أفراد، أما أضعف نسبة فتمركزت عند الفئة الثالث (من 10 إلى 15 سنوات) بنسبة 12.1% وهو ما يعادل 4 أفراد من أفراد العينة، وهذا يدل على أن أغلب عاملي مجالس إدارة البنوك محل الدراسة ممن يتمتعون بالخبرة اللازمة.

الفرع الثاني: نتائج الفرضيات.

نقوم بعض نتائج الدراسة التي توصل إليها خلال تطبيق أدوات الدراسة بحيث تم اعتماد مقياس ثلاثي، وارتأينا دراسة اتجاه أفراد العينة فيما يخص الفرضيات المعدة وفقا لهذا المقياس وذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم: (3-8) معايير اتجاه الفرضية

الاتجاه العام	المتوسط
مطبق	من 1 إلى 1.66
مطبق جزئيا	من 1.67 إلى 2.33
غير مطبق	من 2.34 إلى 3.00

أولا نتائج المحور الأول: (التزام البنك بمبدأ الإفصاح والشفافية)

الجدول رقم (3-9) اتجاه العينة فيما يخص التزام البنك بمبدأ الإفصاح والشفافية

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
تلتزم البنوك الجزائرية بالإفصاح عن كافة المعلومات المرتبطة بأنشطة وعملياتها	1.42	0.66	مطبق
يقوم البنك بالإفصاح عن المخاطر المتوقع حدوثها	1.45	0.75	مطبق
يلتزم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة فيما يخص المخاطر العامة التي يتعرض لها	1.66	0.77	مطبق
يتم الإفصاح فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فعاليته وقوته.	1.39	0.60	مطبق
يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الاجبارية	1.57	0.66	مطبق
تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الاطراف ذات العلاقة	1.81	1.79	مطبق جزئيا

المصدر: من إعداد الطلبة على مخرجات

تحليل النتائج:

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (03-09) أن إجابات أفراد عينة الدراسة كانت النسبة ايجابية وتقدر ب؛ 083.3م أي ما يعادل 5/6 بدرجة مطبق وهذا ما يدل على أن البنوك الجزائرية تلتزم بالإفصاح عن كل من المعلومات الخاصة بأنشطتها وكذلك الإفصاح عن المخاطر المتوقع حدوثها وكذا الاستراتيجيات المتبعة في إدارة هذه الأخيرة، ونتيجة لهذه الإجابات الايجابية يمكن الحكم المبدئي على إفصاح وشفافية البنوك الجزائرية عن المعلومات المتعلقة في العديد من المجالات.

ومنه يمكن أن نستنتج أن الإفصاح والشفافية يعد مطلباً ضرورياً حتى يعكس الواقع الحقيقي للبنوك ومدى التزامها بالقوانين والتعليمات التي تقرها الجهات المسؤولة من أجل التأكد من حسن إدارتها بأسلوب علمي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين وتوفير معلومات عادلة وشفافة لجميع الأطراف ذات العلاقة وفي الوقت نفسه توفر أداة جيدة للحكم على أداء مجلس الإدارة ومحاسبتهم وبالتالي فإن إلزام المؤسسات بتطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة المحاسبية يؤدي بالضرورة إلى رفع جودة التقنيات البنكية المستخدمة بما تتضمنه من إفصاح وشفافية.

بالنسبة للإجابة " الأخيرة" كانت إجابة سلبية بدرجة مطبق جزئياً والسبب الوحيد أن البنوك محل الدراسة غير متطلعة بدرجة كافية على البرامج الحديثة والمستحدثة في المجال التكنولوجي، وأن ما يميز البنوك الجزائرية، أنه معظمها مغلق وهي تتعامل وتتفاعل مع دائرة صغيرة من الأطراف وهم المستثمرين والشركاء وذلك بإتباع برامج يمكن القول بأنها تتقدم مع كل ظهور يومي للبرامج الأكثر ذكاء.

ثانيا: نتائج المحور الثاني: (مدى استقلالية وفعالية الرقابة الداخلية المحاسبية)

الجدول رقم (03-10): اتجاه العينة مدى استقلالية وفعالية الرقابة الداخلية المحاسبية

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السؤال
مطبق	0.29	1.09	يوجد قسم خاص بالرقابة.
مطبق	0.61	1.48	يتمتع قسم الرقابة الداخلية بالاستقلالية.
مطبق	0.70	1.39	تكون الرقابة الداخلية في البنك بشكل دوري.
مطبق	0.66	1.42	القائمين على قسم الرقابة الداخلة يتمتعون بالخبرة والكفاءة والمؤهلات اللازمة لأداء مهامهم.
مطبق	0.64	1.33	يلتزم المراقب الداخلي بالإفصاح عن النتائج المتوصل إليها.
مطبق	0.52	1.30	يمارس قسم الرقابة الداخلية للبنك بكل حرية تامة واستقلالية.

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

تكشف الإجابة وفق الجدول (03-10) أنها إجابة منطقية ما يعادل 6/6 أي نسبة 100% باتجاه " مطبق " وهذا ما يدل أن البنوك الجزائرية تخضع لنظام رقابي فعال مما جعل من أهدافها واضحة، كما حدد مسؤوليتها وذلك من خلال إحترام الاحكام التشريعية والتنظيمية التي وضعها البنك المركزي عند مماسة العمليات المصرفية ومدى التقييد بمعايير التسيير المحددة من قبل الجهاز التنفيذي.

وبالتالي نستنتج من إجابات أفراد العينة المدروسة أن البنوك الجزائرية تتمتع بالاستقلالية وفعالية قسم الرقابة الداخلية المحاسبية، وكذلك تمتع هذه الأخيرة بالكفاءة والمؤهلات اللازمة لأداء مهامها.

ثالثا: نتائج المحور الثالث (إدارة المخاطر)

الجدول رقم (03-11): اتجاه العينة تجاه إدارة المخاطر

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
يتعامل البنك مع المخاطر الاستراتيجية كأحد أهم أولوياته	1.36	0.29	مطبق
يعين البنك لجنة خاصة بإدارة المخاطر تساعده على التحكم فيها	1.48	0.61	مطبق
الالتزام بالقيام بتدقيق سنوي للتأكد من سلامة القوائم والبيانات المالية	1.21	0.70	مطبق
التحسين المتوقع لأداء العمل البنكي والكفاءة	1.45	0.66	مطبق
مواكبة التطورات والاهتمام بالمؤشرات من خلال قسم خاص للتنبؤ بالمخاطر المتوقع حدوثها.	1.48		مطبق
توفر الأنظمة المعلوماتية لإدارة المخاطر أو ما يعرف بتكنولوجيا إدارة المخاطر	1.39	0.64	مطبق

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

تكشف الإجابة وفق الجدول (03-11) أنها إجابة منطقية ما يعادل 6/6 أي نسبة 100% باتجاه " مطبق "، وهذا يدل على أن البنوك الجزائرية تحتوي على قسم خاص بإدارة المخاطر من خلال مجموعة من الاستراتيجيات التي تساعده في إدارة هذه الأخيرة، وأقرت بأنها تقوم بتعيين لجنة خاصة تحرص على السير الحسن لهذه الوظيفة، وذلك من خلال الالتزام بالقيام بتدقيق سنوي للتأكد من سلامة القوائم والبيانات المالية، حيث أن البنوك الجزائرية في مواكبة مستمرة التطورات والاهتمام بالمؤشرات من خلال قسم خاص للتنبؤ بالمخاطر المتوقع حدوثها.

رابعاً: نتائج المحور الرابع (تأثير التزام البنوك الجزائرية بالحوكمة المحاسبية على أدائها)

الجدول رقم (12-03) اتجاه العينة اتجاه " تأثير التزام البنوك الجزائرية بالحوكمة المحاسبية على أدائها "

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السؤال
مطبق	0.41	1.21	دقة وصدق المعلومات المقدمة
مطبق	0.52	1.30	تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين
مطبق	0.39	1.18	تخفيض حالات الغش والتلاعب في البيانات والكشوفات المحاسبية
مطبق	0.56	1.51	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء البنوك.
مطبق	0.61	1.42	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء البنوك.
مطبق	0.78	1.78	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء البنوك

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول (12-03) نلاحظ أن أغلب الإجابات كانت باتجاه "مطبق" بنسبة 6/5 أي ما يعادل 83%، وهو ما يدل أن البنوك الجزائرية تلتزم بتقديم المعلومات بدقة وصدق وذلك في إطار محدود، حيث أن هذه المعلومات تقدم إلى البنك المركزي في شكل قوائم وتقارير مالية، أو إلى مساهمين أو إلى مصالح الشرطة في حالات ضرورية، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين والمساهمين كذلك يساعد في تخفيض حالات الغش والتلاعب في البيانات والكشوفات المحاسبية، كما تغلب أيضا الإجابات الإيجابية فيما يخص توفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة الجوانب الحوكمة وهو ما يؤثر إيجابا على أداء البنوك، وبالتالي نستنتج أن البنوك الجزائرية تلتزم بصدق الحوكمة المحاسبية وهو ما يؤثر إيجابا على أدائها.

أما في جانب تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء فكانت إجابة أفراد العينات المدروسة من البنوك الجزائرية باتجاه "مطبق جزئيا"، هذا يدل على أن البنوك الجزائرية تعاني نقص في تكوين العاملين وتطوير كفاءتهم وهو ما يمكنه أن يؤثر سلبا على أدائها وما

يؤثر على قدرات العاملين في مواكبة التطورات، وهو ما قد تنتج عنه سلبيات في عدة مجالات وخاصة تأثيرها سلبا على المكانة التنافسية للبنوك الجزائرية وسط التزام التكنولوجيا والأسواق العالمية.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج.

من خلال اختبار الدراسة توصلنا إلى التالي:

أولا: اختبار الفرضية الأولى

جدول رقم (03-13) إحصاءات أحادية العينة

Statistiquesur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-Taype	Erreur standard moyenne
X1	33	1,4242	,66287	11539
X2	33	1,4545	,75378	13122
X3	33	1,6667	,77728	13531
X4	33	1,3939	,60927	10606
X5	33	1,7585	,66287	11539
X6	33	1,8182	1,79330	31217

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

جدول رقم (03-14) إحصاءات أحادية العينة

Stessur échantillon unique						
Valeur du taste = 2						
	T	DDL	Sig (Bilatérale)	Différencemoyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
X1	33	1,4242	,66287	11539	-,8108	-,3407
X2	33	1,4545	,75378	13122	-,8127	-,2782
X3	33	1,6667	,77728	13531	-,6089	-,0577
X4	33	1,3939	,60927	10606	-,8221	-,3900
X5	33	1,7585	,66287	11539	-,6593	-,1829
X6	33	1,8182	1,79330	31217	-,8177	-,4514

المصدر: من إعداد الطلاب بناء على مخرجات spss

X يرمز للسؤال الفرعي للفرضية

X1: من خلال الجدول تبين أن قيمة Sig = 0.00 وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تتركز بين 1 و 2 هذا أن البنوك الجزائرية تلتزم بالإفصاح عن كافة المعلومات المرتبطة بأنشطة وعملياتها.

X2: من خلال الجدول تبين أن قيمة Sig = 0.00 وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تتركز بين 1 و 2 هذا أن البنوك الجزائرية تلتزم بالإفصاح عن المخاطر المتوقع حدوثها .

X3: من خلال الجدول تبين أن قيمة Sig = 0.019 وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تتركز بين 1 و 2 هذا أن البنك يلتزم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة فيما يخص المخاطر العامة التي يتعرض لها.

X4: من خلال الجدول تبين أن قيمة Sig = 0.00 وهي أصغر من 0.05، وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تتركز بين 1 و 2 هذا أنه يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فعاليته وقوته.

X5: من خلال الجدول تبين أن قيمة Sig = 0.001 وهي أصغر من 0.05، وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و 2 هذا أنه يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإجبارية.

X6: من خلال الجدول تبين أن قيمة Sig = 0.654 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و 2 هذا أن توفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة مطبقة جزئيا ودرجة غير كافية في عصر المعلوماتية والتطور المتجدد يوميا.

اختبار الفرضية الأولى

جدول رقم (15-03) نتائج اختبار T للفرضية الأولى

Testsuréchantillon unique						
Valeur du taste = 2						
	T	DDL	Sig (Bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
ف	13.077	32	,000	7,33333	6,0965	8,5702

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول (15-3) يمكن مقارنة قيمة T المحسوبة وهي (12.077) مستوى دلالة 5%، ويمكن التوصل لهذه النتيجة أيضا عن طريق الاعتماد على قيمة Sig التي تم احتسابها مباشرة من برنامج spss، ففي حالة كون قيمة Sig أصغر من 0.05 نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط الحسابي يختلف معنويا عن القيمة 2، وبالتالي نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة Sig = 0.00 وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي 2، ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تتركز بين 1 و 2 هذا أنه يدل على البنوك الجزائرية تلتزم بمبدأ الإفصاح والشفافية.

ثانيا: المحور الثاني

جدول رقم (16-3): إحصائيات العينة الأحادية.

Statistique sur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-Taype	Erreur standard moyenne
Y1	33	1,0909	,29194	,05082
Y2	33	1,4848	,61853	,10767
Y3	33	1,3939	,70442	,12262
Y4	33	1,4242	,66287	,11539

Y5	33	1,3333	,64550	,11237
Y6	33	1,3030	,52944	,09216

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات Spss

جدول رقم (17-03) إحصاءات أحادية العينة

Stessur échantillon unique						
Valeur du taste = 2						
	T	D DL	Sig (Bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
Y1	-17,889	32	,000	-,90909	-1,0126	-,8056
Y2	-4,784	32	,000	-,51515	-,7345	-,2958
Y3	-4,942		,000	-,60606	-,8558	-,3563
Y4	-4,990	32	,000	-,57576	-,8108	-,3407
Y5	-5,933	32	,000	-,66667	-,8956	-,4378
Y6	-7,562	32	,000	-,69697	-,8847	-,5092

Y1: من خلال الجدول بين أن قيمة $\text{sig} = 0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2، ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تتركز بين 1 و 2 هذا أنه يوجد قسم خاص بالرقابة الداخلية.

Y2: من خلال الجدول تبين أن قيمة $\text{Sig} = 0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين ل و 2 هذا أنه يتمتع قسم الرقابة الداخلية بالاستقلالية.

Y3: من خلال الجدول تبين أن قيمة $\text{sig} = 0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف

معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تتركز بين 1 و 2 هذا أنه تكون الرقابة الداخلية في البنك بشكل دوري.

Y3: من خلال الجدول تبين أن قيمة $\text{sig} = 0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تتركز بين 1 و 2 هذا أن القائمين على قسم الرقابة الداخلية يتمتعون بالخبرة والكفاءة والمؤهلات اللازمة لأداء مهامهم.

Y5: من خلال الجدول تبين أن قيمة $\text{sig} = 0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تتركز بين 1 و 2 هذا أن المراقب الداخلي يلتزم بالإفصاح عن النتائج المتوصل إليها.

Y6: من خلال الجدول تبين أن قيمة $\text{sig} = 0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تتركز بين 1 و 2 هذا أن قسم الرقابة الداخلي للبنك يمارس بكل حرية تامة واستقلالية.

اختبار الفرضية الثانية:

جدول رقم (03-18): نتائج اختبار الفرضية الثانية

Test suréchantillon unique						
Valeur du taste = 2						
	T	DDL	Sig (Bilatérale)	Différenc emoyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
Y2	4.784	32	,000	-,51515	-,7345	-,2985
	-					

من خلال الجدول (3-18) تبين أن قيمة $\text{sig} = 0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط

يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تتركز بين 1 و2 هذا أن اتجاه العينات حول مدى استقلالية وفعالية الرقابة الداخلية المحاسبية هو مطبق وبشكل مطلق.

Statistiquessur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-Taype	Erreur standard moyenne
C1	33	1,3636	,60302	,10497
C2	33	1.4848	,75503	,13143
C3	33	1.2121	,41515	,07227
C4	33	1.4545	,61699	,10740
C5	33	1.4848	,56575	,09848
C6	33	1.3939	,65857	,11464

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على مخرجات Spss

جدول رقم (17-03) إحصاءات أحادية العينة

Stessur échantillon unique						
Valeur du taste = 2						
	T	D DL	Sig (Bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
C1	-6,062	32	,000	-,63636	-,8502	-,4225
C2	-3,919	32	,000	-,51515	-,7829	-,2474
C3	-10,902		,000	-,78788	-,9351	-,6407
C4	-5,078	32	,000	-,54545	-,7642	-,3267
C5	-5,231	32	,000	-,51515	-,7158	-,3145
C6	-5,287	32	,000	-,60606	-,8396	-,3725

(C) : يرمز إلى السؤال الفرعي للفرضية

C1: من خلال الجدول تبين أن قيمة $0.00 = \text{Sig}$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا يدل أن البنك يتعامل مع مخاطر الاستراتيجية كأحد أهم أولوياته.

C2: من خلال الجدول تبين أن قيمة $0.00 = \text{Sig}$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا أن البنك يعين لجنة خاصة بإدارة المخاطر تساعده على التحكم فيها.

C3: من خلال الجدول تبين أن قيمة $0.00 = \text{Sig}$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا يدل أن البنك أن الالتزام بالقيام بتدقيق سنوي للتأكد من سلامة القوائم والبيانات المالية مطبق في البنوك الجزائر.

C4: من خلال الجدول تبين أن قيمة $0.00 = \text{Sig}$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا يدل أن البنكان هناك تحسن متوقع لأداء العمل البنكي.

C5: من خلال الجدول تبين أن قيمة $0.00 = \text{Sig}$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا أن مواكبة التطورات والاهتمام بالمؤشرات من خلال قسم خاص للتنبؤ بالمخاطر المتوقع حدوثها طبق داخل البنوك الجزائرية.

C6: من خلال الجدول تبين أن قيمة $0.00 = \text{Sig}$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا يدل أن البنك الأنظمة المعلوماتية لإدارة المخاطر أو ما يعرف بتكنولوجيا إدارة المخاطر متوفرة داخل البنوك الجزائرية.

جدول رقم (3-21): نتائج إختبار الفرضية الثالثة.

Test suréchantillon unique						
Valeur du tate = 2						
	T	DDL	Sig (Bilatérale)	Difféerence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
Y	13,887	32	,000	6,39394	5,4561	7,3318

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مخرجات spss

من خلال الجدول (3-21) تبين أن قيمة $Sig=0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض العدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا أن إدارة المخاطر أحد أهم أولويات البنك ويقوم بتسييرها وفق قسم خاص بها من خلال مجموعة صن الاستراتيجيات، وذلك باتباعه ومواكبته المستمرة لتطورات في المؤشرات التي تساعد على التنبؤ بالمخاطر المتوقع حدوثها وأيضا من خلال أنظمة معلوماتية متخصصة في إدارة المخاطر.

Statistique suréchantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-Taype	Erreur standard moyenne
N1	33	1,2121	,41515	,07227
N2	33	1,3030	,52944	,09216
N3	33	1,1818	,39167	,06818
N4	33	1,5152	,56575	,08948
N5	33	1,4242	,61392	,10687
N6	33	1,7879	,78093	,13594

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على مخرجات Spss

جدول رقم (17-03) إحصاءات احادية العينة

Stessuréchantillon unique						
Valeur du taste = 2						
	T	D DL	Sig (Bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
C1	-10,902	32	,000	-,78788	-,9351	-,6407
C2	-7,652	32	,000	-,69697	-,8847	-,5092
C3	-12,000		,000	-,81818	-,9571	-,6793
C4	-4,923	32	,000	-,48485	-,6855	-,2842
C5	-5,387	32	,000	-,57576	-,7934	-,3581
C6	-1,560	32	,129	-,21212	-,4890	,0648

(N) : يرمز إلى السؤال الفرعي للفرضية

N1: من خلال الجدول تبين أن قيمة $Sig=0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا أن هناك دقة صدق في المعلومات المقدمة من طرف البنوك الجزائرية.

N2: من خلال الجدول تبين أن قيمة $Sig=0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا أن تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين نقطة أساسية داخل البنوك الجزائرية.

N3: من خلال الجدول تبين أن قيمة $Sig=0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا أن البنوك الجزائرية تسعى إلى تخفيض حالات الغش والتلاعب في البيانات والكشوفات المحاسبية.

N4: من خلال الجدول تبين أن قيمة $Sig=0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا أنه يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء البنوك.

N5: من خلال الجدول تبين أن قيمة $Sig=0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا أن تعزيز ثقة الزبائن وأصحاب المصالح في عمليات البنوك وتعاملاتهم ضروري داخل البنوك الجزائرية.

N6: من خلال الجدول تبين أن قيمة $Sig=0.129$ وهي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونرفض الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 هذا أنه يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء.

اختبار الفرضية الرابعة:

جدول رقم (03-24): نتائج اختبار للفرضية الرابعة

Test suréchantillon unique						
Valeur du taste = 2						
	T	DDL	Sig (Bilatérale)	Différenc emoyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
h2	14.986	32	,000	6,42424	5,1515	7,2974

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على مخرجات Spss

من خلال الجدول (03-16) تبين أن قيمة $Sig=0.00$ وهي أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض فرض عدم القائل أن الوسط الحسابي يساوي القيمة 2 ونقبل الفرض البديل القائل أن الوسط يختلف معنويا عن القيمة 2، وبما أن الإجابات تمكن بين 1 و2 فأن هذا يدل على أن التزام البنوك الجزائرية بالحوكمة المحاسبية.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل ومن خلال النتائج المتوصل إليها عن طريق إجابات المستجوبين من مجموعة موظفي البنوك محل الدراسة، تم التطرق إلى التحليل الوصفي للخصائص الديموغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الاستبيان من أجل معرفة آراء أفراد العينة حول مجموعة من النقاط والمتمثلة في: التزام البنك بمبدأ الإفصاح والشفافية، ومدى استقلالية وفعالية الرقابة الداخلية المحاسبية.

ومعرفة استراتيجيات البنك في تسييره لإدارة المخاطر المتوقع حدوثها، والآثار الإيجابية للالتزام البنوك الجزائرية بالحوكمة المحاسبية وانعكاساتها على أدائها.

وقد خلصنا من خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها إلى أن التزام البنوك الجزائرية بتطبيق قواعد الحوكمة المحاسبية انعكس إيجاباً على أدائها وتمثل ذلك في نجاحها في جذب الاهتمام، وتعزيز كفاءتها في العديد من المجالات (الرقابة، إدارة المخاطر، الإفصاح والشفافية، مكافحة الفساد والتلاعبات في المعلومات المحاسبية...) بدليل تطورها ونموها وزيادة حجم التسهيلات المقدمة، وتشديد الرقابة على عمليات التمويل وفق أطر تشريعية وتنظيمية تعكس الصورة المشرفة لتطبيق قواعد الحوكمة المحاسبية • ولانعكاسات الإيجابية لأدائها.

الخاتمة العامة:

الخاتمة العامة:

تعد الحوكمة المحاسبية من أكثر المواضيع التي نالت اهتمام جميع الاقتصاديين سواء على الصعيد الإقليمي أو المحلي أو الدولي، وقد تعاطم الاهتمام به بسبب الأزمات التي أطاحت بأكبر الأنظمة الاقتصادية في العالم والتي حدثت نتيجة سوء التسيير وانتشار الفساد المالي والإداري.

لذا سعت العديد من الدول إلى تبني مفهوم الحوكمة وتطبيق مبادئه في قطاع الأعمال بصفة عامة والقطاع البنكي بصفة خاصة، ذلك أن القطاع البنكي أساس أي نظام اقتصادي إذ يتم الاعتماد عليه في تمويل كافة الأنشطة الاقتصادية، لذا فحدوث أي أزمة تهدد الاستقرار المالي له تؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة في النظام الاقتصادي الكلي، كما أن تطور أدائه وارتفاع مردوديته تؤدي إلى تحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية.

تناولنا في هذه الدراسة التي تحمل عنوان: " انعكاسات تطبيق الحوكمة المحاسبية على أداء البنوك" دراسة ميدانية لعينة من البنوك، التعريف بالإطار العام للحوكمة في الشركات وفي البنوك وكذلك التطرق إلى مبادئها وفقا للجنة بازل، وعن إسهامات وأثر تطبيق الحوكمة المحاسبية بالبنوك.

واحتوت هذه الدراسة على جانبين: الجانب النظري تم تلخيصه في فصلين

- تحدثنا في الفصل الأول: عن الإطار العام لحوكمة الشركات، في هذا الفصل تطرقنا على أهم التعريفات التي وضعت له وكذلك المبادئ التي تقوم عليها، وتعرفنا أيضا عن الحوكمة المحاسبية بالبنوك وأهم الأطراف الفاعلة فيها وكذلك تناولنا متطلبات النموذج الجيد للحوكمة والعناصر الضرورية للتطبيق السليم لنموذج الحوكمة.

- تحدثنا في الفصل الثاني: عن ماهية الأداء ومعاييره والعوامل المؤثرة فيه ومقررات لجنة بازل في إطار تطبيق الحوكمة، وكذلك الشفافية والإفصاح كأحد ركائز الحوكمة وتناولنا أثر وإسهامات تطبيق الحوكمة المحاسبية في البنوك

- الجزء التطبيقي هو عبارة عن الفصل الثالث من الدراسة: وقد تناولنا واقع الحوكمة في البنوك وأهم القوانين والإصلاحات التي تمت في إطار ذلك كما قمنا بتوزيع استبيان على كبار الموظفين في البنوك بهدف اختبار الفرضيات.

وفي محاولتنا إلى التطرق إلى مختلف جوانب الحوكمة خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- الحوكمة هي النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحد التوقعات أو منح السلطة أو التحقق من الأداء.
- نجاح الحوكمة بالبنوك يتطلب تطبيق قواعدها بشكل سليم، وهذا يعتمد على رقابة البنك المركزي وادانة البنك المعني.
- أصبح تطبيق الحوكمة في البنوك ضرورة حتمية حتى تستطيع منافسة باقي البنوك وتحافظ على استمراريته ومكانتها.
- لا يوجد هناك اختلاف فيما يخص تطبيق الحوكمة بالبنوك أو في الشركات وهذا دالة على أن قواعد الحوكمة صالحة للتطبيق في كل مؤسسة مهما كان نوعها وهي ليست مخصصة لنوع واحد فقط.
- يساعد مبدأ الشفافية والإفصاح عن الوضعية المالية للبنك على تعزيز ثقة المتعاملين معه وبالتالي تحسين أدائه.
- الالتزام بمبدأ الشفافية والإفصاح يساهم في التقليل من الأزمات المصرفية وتحسين سمعة البنك.
- أصبحت الحوكمة معياراً أساسياً يراعي له المتعاملون عند اتخاذ أموالهم في البنوك مما يحتم ضرورة تبني مبادئها حتى يستطيع البنك المحافظة على عملائه إضافة إلى كسب عملاء جدد.
- يساعد تطبيق المبادئ السليمة لحوكمة البنوك في اتخاذ الاحتياطات الضرورية التي تجنب الفساد وسوء التسيير.

التوصيات:

- على أساس ما توصلنا إليه من نتائج نوصي بما يلي:
- على البنوك توعية الموظفين بمفهوم الحوكمة وذلك بعقد مؤتمرات وندوات حول الموضوع.
- تهيئة بيئة ملائمة لتطبيق الحوكمة من كل النواحي، ويتم ذلك من خلال التعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية سواء العمومية أو الخاصة.
- السعي إلى تبني لجنة بازل.
- تشكيل لجان متخصصة بالحوكمة في البنوك *

آفاق البحث:

بعد طرحنا لهذه الدراسة يمكن أن نقترح بعض المواضيع التي قد تكون دراسات مستقبلية حول موضوع الحوكمة، خاصة وأنه موضوع واسم وحديث، ولا توجد فيه دراسات كثيرة في الجزائر، ولذلك نوصى بإجراء المزيد من الدراسات حول:

- دور البنوك في تعزيز مبادئ الحوكمة.
- مدى فاعلية المؤسسات المصرفية في إرساء قواعد الحوكمة في الجزائر.
- أثر تطبيق الحوكمة وانعكاساتها على أداء البنوك.
- واقع الحوكمة في البنك الجزائرية.
- حول دور قواعد الحوكمة في منع حدوث التعثر المالي بالمؤسسات المصرفية.

قائمة المراجع.

الكتب باللغة العربية

- 1- أمين الميل احصد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين، الدار الجامعية، القاهرة، 2002/2001.
- 2- جوثان يشار كهام، إرشادات لأعضاء مجالس الإدارة للبنوك، ترجمة المشروعات الدولية الخاصة، المنتدى العالمي لحوكمة الشركات، 2005م
- 3- حسني على خربوش، عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ جودة، محمود العتيبي، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان، الأردن، 1990.
- 4- شارلزهل، جارديث جونز، الإدانة الإستراتيجية (مدخل متكامل)، تعريب ومراجعة محمد سيد احمد عبد المتعال، إسماعيل علي بسيوني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2008.
- 5- طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، أساس الإعداد والعرض والتحليل وفقا لأحدث الإصدارات والتعديلات في معايير الحاسبة الدولية والامريكية والبريطانية والعربية والمصرية، الدار الجامعية الإسكندرية 2000.
- 6- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم -المبادئ- التجارب- تطبيقات الحوكمة في المصارف)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 7- طاهر محسن الغالبي، وائل محمد إدريس، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، دار وائل للنشر عمان، 2007.
- 8- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2002-2003.
- 9- علاء فرحان طالب، إدارة التحديات الإستراتيجية في البنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2009.
- 10- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2011.
- 11- كاترين لكوشتا هلبلينغ وآخرون، غرس حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية والصاعدة والانتقائية، دليل لإرساء حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الثالثة، أصدر مركز المشروعات الدولية الخاصة، واشنطن، 2003.
- 12- محمد سمير الصبان، أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، 1991.

- 13- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، الطبعة 1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2008.
- 14- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 15- مركز المشروعات الخاصة الدولية، دليل تأسيس حوكمة الشركات في الأسواق الصاعدة، 2001.
- 16- مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، 2003.
- 17- معراج عبد القادر هواري، احمد عبد الحفيظ امجدل، الحوكمة المؤسسية في القطاع البنكي والمالي ودورها في إرساء قواعد الشفافية.
- 18- الناصر براني أبو شهد، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع و الطبعة الأولى 1434-2013.
- 19- ناصر سليمان، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر)، الطبعة الأولى، مكتبة الرثام، الجزائر، 2006.
- 20- نرمين أبو العطا، حوكمة الشركات... سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003.

الرسائل الجامعية

- 21- بلدغم فتحي، " محددات الطلب على النقود في الجزائر"، أطروحة ماجستير، تلمان 2004.
- 22- بن جدو وليد، استراتيجيات تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الإسلامية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، جامعة المسيلة ، 2015/2016.
- 23- فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، دراسة لبعض المؤسسات الصناعية. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، 2011.

24- وافي ميلود، " واقع وآفاق البنوك الإلكترونية، دراسة حالة الجزائر"، أطروحة ماجستير، تلمسان 2004.

المجلات، الملتقيات والدراسات

25- أحمد زكريا الصيام، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، 2009.

26- البنك الأهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد 55، القاهرة، 2003.

27- البنك الاهلي السري، النشرة الاقتصادية، نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة، العدد الرابع، القاهرة، 2001.

28- بن علي بلعزوز، عبد الرزاق حبار، الحوكمة في المؤسسات المالية والمصرفية، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو- مغاربي 2009، رقم الايداع القانوني 815-2010.

29- حسين مصطفى هلالى، من أجل إستراتيجية وطنية للحوكمة من منظور إدارة الدولة والمجتمع والحكم الرشيد، بحوث أوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

30- سناء عبد الكريم الخلاق، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للزمات المالية (التجربة الماليزية)، المؤشر السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال (التحديات، الفرص، الأفاق)، الأردن، 2009.

31- ظاهر القشي، حازم الخطيب، الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة اربد للبحوث العلمية، المجلد العاشر، العدد الأول، 2006.

32- محمد أحمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية - دراسة نظرية تطبيقية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق - بنها- العدد الأول، 2005.

33- المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، العدد 6، القاهرة، مصر.

34- نجاتي إبراهيم عبد العليم، نظرية الوكالة ودورهما في تطوير نماذج الرقابة على الأداء، مجلة العلوم الإدارية، العدد الأول، 1991.

35- مصطفى حسن بسيوني السعدني، ندوة الشفافية والإفصاح في إطار حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الإصلاح الاقتصادي والهيكلية في جمهورية مصر العربية، سنة 2006.

36- نوال بن عمارة، أبعاد الرقابة الداخلية وأهميتها في مصارف المشاركة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مجلة محكمة متخصصة في الدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 09 / 2009.

الكتب باللغة الأجنبية:

1-Alamgir, m, corporate governance- a risk prespective, paper presented to: corporate governance and reform: paving the ways to financial stability and devlepnment; a conference organized by Egyptian Banking Institute, caire, 7/8 may 2007.

2-Benoit pige, ouvernance, controle et audite des oranisations, editioneconaomica, parise, 2008.

3-Gerardcharreaux, vers une théorie du Gouvernement des Entreprises, mai 1996, iaedijon- crego/ latec.

4-Grégory Abate et autre, Etude du gouvernement d'entreprise aux Etatas unis, au Royaume uni et en France, Ecole des Mines de paris, juin 2000.

5-Jaques Renard, théorie et partiques de l'audite interne, Edition d'Organisation, 6 eme édition, paris, 2007.

6-Michael Jensen and Clifford smith, stockholder, managre, and creditor interests: applications of agency theory, Harvard business school, 1985, p 02.

7-Organisation For EconomicCo-Operation And Development, OECD Principles of Corporate Governance, paris, 2004

8-Pierre Vernimmen, finance d'enteprese, 5 eme edition, Dalloz, paris 2002.

- 9- http://jasdirectory.brinkster.net/forum/froum_poste.asp?tide=204.
- 10- <http://papers.ssrn.cim/so13/result.cfm?requesttimeoule=50000000>.
- 11- [http://www.albaraka.com/ar/media/pdf/annual_report/annul_report_2010 ar.pdf](http://www.albaraka.com/ar/media/pdf/annual_report/annul_report_2010_ar.pdf).
- 12- <http://www.jcbank.com.jo/userfiles/annual/report-ar.pdf>.
- 13- http://www.Societe_generale.com/nous-connaître/governance-d-enterprise/assemble-general.com/rassemblement-annul-actionnaires.
- 14- http://www.societe_generale.com/nous-connaître/governance-d-enterprise/assemble-general.com/rassemblement-annul-actionnaires.
- 15- www.ebi.gov.eg/diwnlobads/governanace/arabic-pdf.
- 16- www.ebi.gov.eg/diwnlobads/governanace/arabic-pdf.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير

السادة/ موظفي البنك

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته...

تحية طيبة، وبعد:

تقوم الطلبة بإعداد مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس اقتصاد بنكي ونقدي بعنوان: " انعكاسات تطبيق الحوكمة المحاسبية على أداء البنوك الجزائرية - دراسة ميدانية".

ونتمنى من حضراتكم التكرم بتعبئة هذا الاستبيان بكل جدية لأن نتائج هذه الدراسة ستكون مبنية على مدى صحة إجاباتكم ونعلمكم بأن كل المعلومات التي ستقدمونها لنا عبر هذا الاستبيان تمتاز بسرية تامة ولن تستعمل إلا لغرض البحث العلمي.

تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

----- المعلومات العامة -----

الجنس	
ذكر	
انثى	

الدرجة العلمية	ليسانس	ماجستير	دكتوراه	اجابات اخرى

التخصص	محاسبة	مالية	بنوك	اقتصاد	ادارة اعمال	اجابات اخرى

المنصب الوظيفي
----------------	-------

سنوات الخبرة	أقل من 05 سنوات	من 05 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنوات	أكثر من 15 سنوات

الفرضيات

الرقم	التزام البنك بمبدأ الإفصاح والشفافية	مطب	مطبق جزئيا	غير مطبق
01	تلتزم البنوك الجزائرية بالإفصاح عن كافة المعلومات المرتبطة بأنشطة وعملياتها			
02	يقوم البنك بالإفصاح عن المخاطر المتوقع حدوثها			
03	يلتزم البنك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة فيما يخص المخاطر العامة التي يتعرض لها			
04	يتم الإفصاح عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية وإظهار فعاليته وقوته.			
05	يتم الإفصاح عن الضمانات طوعيا بالإضافة إلى الإفصاحات الإلزامية.			
06	تتوفر قنوات النشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الاطراف ذات العلاقة			

الرقم	مدى استقلالية وفعالية الرقابة الداخلية المحاسبية	مطبق	مطبق جزئيا	غير مطبق
1	يوجد قسم خاص بالرقابة الداخلية			
2	يتمتع قسم الرقابة الداخلية بالاستقلالية			
3	تكون الرقابة الداخلية في البنك بشكل دوري			
4	القائمين على قسم الرقابة الداخلية يتمتعون بالخبرة والكفاءة والمؤهلات اللازمة لأداء مهامهم			
5	يلتزم المراقب الداخلي بالإفصاح عن النتائج المتوصل إليها			
6	يمارس قسم الرقابة الداخلي للبنك بكل حرية تامة واستقلالية			

الرقم	ادارة المخاطر	مطبق	مطبق	غير مطبق
-------	---------------	------	------	----------

مطبق	جزئيا		
			1 يتعامل البنك مع المخاطر الاستراتيجية كأحد وأهم أولوياته.
			2 يعين البنك لجنة خاصة بإدارة المخاطر تساعده على التحكم فيها.
			3 الالتزام بالقيام بتدقيق سنوي للتأكد من سلامة القوائم والبيانات المالية
			4 التحسن المتوقع لأداء العمل البنكي.
			5 مواكبة التطورات والاهتمام بالمؤشرات من خلال قسم خاص للتنبؤ بالمخاطر المتوقع حدوثها.
			6 توفر الأنظمة المعلوماتية لإدارة المخاطر أو ما يعرف بتكنولوجيا إدارة المخاطر.

رقم	مطبق	مطبق	جزئيا	غير مطبق
1				إن التزام البنوك الجزائرية بالحوكمة المحاسبية يؤثر ايجابا على أدائها يؤدي إلى:
2				دقة وصدق المعلومات المقدمة
3				تعزيز ثقة المستثمرين والمودعين
4				تخفيض حالات الغش والتلاعب في البيانات والكشوفات المحاسبية
5				يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة لأداء البنوك
6				تعزيز ثقة الزبائن وأصحاب المصالح في عمليات البنوك وتعاملاتهم
				6 يتم العمل على تطوير آليات مشاركة جميع العاملين في تحسين الأداء

شكرا على تعاونكم

تحليل نتائج الاستبيان

صدق وثبات الأداة

Statistiques de fiabilité	
Cronbach de Alpha	Nombred'éléments
,991	24

خصائص عينة الدراسة

A					
		Effaecti fs	Pourcentag e	Pourcenta ge valide	Pourcentag e cumulé
Valide	F	12	36.4	36.4	36.4
	M	21	63.6	63.6	100
	total	33	100	100	

		Effaecti fs	Pourcenta ge	Pourcenta ge valide	Pourcentag e cumulé
Valid e	licensse	26	78.8	78.8	78.8
	magisst er	6	18.2	18.2	79.0
	Dok	1	3.0	3.0	100
	total	33	100	100	

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Validé	comptabilité	10	30,3	30,3	30,3
	finance	11	33,3	33,3	63,6
	Les banque	10	30,3	30,3	93,9
	Management	2	6,1	6,1	100
	total	33	100	100	

تحليل المحور الاول

Stessur échantillon unique

	N	moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
X1	33	1,4242	,66287	11539
X2	33	1,4545	,75378	13122
X3	33	1,6667	,77728	13531
X4	33	1,3939	,60927	10606
X5	33	1,7585	,66287	11539
X6	33	1,8182	1,79330	31217

Stessur échantillon unique						
Valeur du taste = 2						
	T	D DL	Sig (Bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
X1	-4,990	32	,000	-,57576	-,8108	-,3407
X2	-4,157	32	,000	-,54545	-,8127	-,2728
X3	-2,464		,000	-,33333	-,6089	-,0577
X4	-5,714	32	,000	-,60606	-,8221	-,3900
X5	-3,677	32	,000	-,42424	-,6593	-,1892
X6	-,852	32	,000	-,18182	-,8177	-,4541

اختبار الفرضية الأولى:

Test sur échantillon unique

Valeur du taste = 2						
	T	DDL	Sig (Bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
ف	12.077	32	,000	7,33333	6,0965	8,5702

تحليل المحور الثاني:

Statistiquesur échantillon unique				
	N	Moyenne	Ecart-Taype	Erreur standard moyenne
Y1	33	1,0909	,29194	,05082
Y2	33	1,4848	,61853	,10767
Y3	33	1,3939	,70442	,12262
Y4	33	1,4242	,66287	,11539
Y5	33	1,3333	,64550	,11237
Y6	33	1,3030	,52944	,09216

Stessur échantillon unique						
Valeur du taste = 2						
	T	D DL	Sig (Bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
Y1	-17,889	32	,000	-,90909	-1,0126	-,8056
Y2	-4,784	32	,000	-,51515	-,7345	-,2958
Y3	-4,942	32	,000	-,60606	-,8558	-,3563
Y4	-4,990	32	,000	-,57576	-,8108	-,3407
Y5	-5,933	32	,000	-,66667	-,8956	-,4378
Y6	-7,562	32	,000	-,69697	-,8847	-,5092

اختبار الفرضية الثانية

Test suréchantillon unique

	N	moyenne	Ecart-type	Erreur standardmoyenne
C1	33	1,3636	,60302	11539
C2	33	1,4848	,75503	13122
C3	33	1,2121	,41515	13531
C4	33	1,4545	,61699	10606
C5	33	1,4848	,56575	11539
C6	33	1,3939	,65857	31217

تحليل المحور الثالث:

Valeur du teste = 2						
	T	DDL	Sig (Bilatérale)	Différencemoyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
Y2	4,784	32	,000	-,51515	-,7345	-,2958

Stessur échantillon unique						
Valeur du taste = 2						
	T	DDL	Sig (Bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
C1	-6,062	32	,000	-,63636	-,8502	-,4225
C2	-3,919	32	,000	-,51515	-,7829	-,2474
C3	-10,902		,000	-,78788	-,9351	-,6407
C4	-5,078	32	,000	-,54545	-,7642	-,3267
C5	-5,231	32	,000	-,51515	-,7158	-,3145
C6	-5,287	32	,000	-,60606	-,8396	-,3725

اختبار الفرضية الثالثة:

Test sur échantillon unique						
Valeur du taste = 2						
	T	DDL	Sig (Bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
H3	13,986	32	,000	6,39394	5,4561	7,3318

تحليل المحور الرابع

	N	moyenne	Ecart-type	Erreur standardmoyenne
N1	33	1,2121	,41515	,07227
N2	33	1,3030	,52944	,09216
N3	33	1,1818	,39167	,06818
N4	33	1,5152	,56575	,09848
N5	33	1,4242	,61392	,10687
N6	33	1,7879	,7879	,13594

Stessur échantillon unique						
Valeur du teste = 2						
	T	DDL	Sig (Bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
C1	-10,902	32	,000	-,78788	-,9351	-,6407
C2	-7,652	32	,000	-,69697	-,8847	-,5092
C3	-12,000		,000	-,81818	-,9571	-,6793
C4	-4,923	32	,000	-,48485	-,6855	-,2842
C5	-5,387	32	,000	-,57576	-,7934	-,3581
C6	-1,560	32	,129	-,21212	-,4890	,0648

اختبار الفرضية الرابعة

Test suréchantillon unique						
Valeur du teste = 2						
	T	DDL	Sig (Bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la Différence	
					Inférieure	Supérieure
H4	14.986	32	,000	6,42424	5,1515	7,2974

فهرس المحتويات

الفصل الأول: الإطار العام للحوكمة المحاسبية للبنوك

7 المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

7 المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات.

8 المطلب الثاني : أسباب بروز حوكمة الشركات

10 المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.

13 المبحث الثاني: حوكمة المحاسبية في البنوك

13 المطلب الأول: تعريف الحوكمة المحاسبية في البنوك

13 المطلب الثاني: أهمية وأهداف الحوكمة المحاسبية في البنوك

15 المطلب الثالث: الحقبات الداعمة لتطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة المحاسبية في البنوك.

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لبعض البنوك الجزائرية

24 المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة

24 المطلب الأول: الطريقة المتبعة

24 المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة.

26 المطلب الثالث: حدود وصعوبات الدراسة

27 المبحث الثاني: إعداد الاستبيان وتقرير بياناته.

27 المطلب الأول: إعداد الاستبيان

27 المطلب الثاني: هيكل الاستبيان

28 المطلب الثالث: تقرير البيانات

30 المبحث الثالث: النتائج والمناقشة

30 المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

39 المطلب الثاني: تحليل و مناقشة النتائج

51	خاتمة
53	الملاحق
55	قائمة المصادر و المراجع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الملخص:

يعد مفهوم وتطبيق الحوكمة في الوقت الحالي من بين أحد أهم اهتمامات مجتمع الأعمال الدولي وذلك للعديد من الأحداث والتغيرات وكذا التأثيرات التي مر بها النظام الاقتصادي العالمي لاسيما النظام والجهاز المصرفي.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى قدرة المصارف على تطبيق الحوكمة المؤسسية لما لها من قدرة في التقليل من مخاطر التي تتعرض لها المصارف وزيادة تطوير أداء الإدارة المصرفية، وكذلك ما مدى نجاح الحوكمة من خلال التركيز على المتطلبات القانونية ومعايير المحاسبة الدولية، لما لها من أثر كبير في تحسين سير العمل المصرفي.

كما تناولت هذه الدراسة أهم النقاط المتعلقة بالحوكمة بصفة عامة والحوكمة في البنوك بصفة خاصة، وأعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية في مجال الحوكمة في القطاع المصرفي، كما تطرقت إلى واقع الحوكمة وفق مبادئ لجنة بازل في القطاع المصرفي في الجزائر والآثار الإيجابية المترتبة عن تبني هذه المبادئ، حيث أبدت السلطات الإشرافية في الجزائر إهتماما بتبني مفهوم الحوكمة وتطبيق قواعدها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، النظام المصرفي، البنوك، النظام المالي، الجهاز المصرفي الجزائري، اتفاقيات بازل.

Résumé :

Le concept et l'application de la gouvernance dès maintenant parmi l'une des préoccupations majeures de la communauté internationale des affaires ,Autant d'événements et changements ainsi que les effets du système économique mondial

Système particulier et le système bancaire.

Le but de cette étude est de préciser la capacité des banques à appliquer la gouvernance d'entreprise

En raison de leur capacité à réduire les risques encourus par les banques et à développer la gestion bancaire performance

Et aussi quelle gouvernance en mettant l'accent sur les exigences légales et normes comptables internationales,

En raison de leur impact significatif sur l'amélioration des flux de travail.

Cette étude a également abordé les points les plus importants liés à la gouvernance en général et la gouvernance dans les banques en particulier, Et le travail du Comité de Bâle sur le contrôle dans la zone d'ahokmh dans le secteur bancaire, bancaire

Il a également abordé les réalités de la gouvernance selon les principes du secteur bancaire buzz Comité d'algérien et les effets positifs de l'adoption de ces principes, Où les autorités de contrôle à l'attention de l'Algérie au concept de gouvernance d'entreprise et application de ses règles.

Mots-clés : gouvernance d'entreprise, bancaires système, les banques, le système financier, le système bancaire algérien

Basel.